جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

إعداد
عزالدين أديب محمد حمدان

إشراف
أ.د. عبد الناصر نور
د. غسان دعاس

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، في نابلس، فلسطين
2023

صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

إعداد

عزالدين أديب محمد حمدان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 22 / 2 / 2023م وأجيزت.

أ.د عبدالناصر نور	
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. غسان دعاس	
المشرف الثاني	التوقيع
د. محمد زيد	
الممتحن الخارجي	التوقيع
د. سام الفقهاء	
الممتحن الداخلي	التوقيع

الإهداء

الى من شرفني بحمل اسمه، وتاقت نفسي إلى رؤياه

الى والدي... رحمة الله عليه

الى مهجة قلبي ونور عيني وضوء دربي والدتي.....الغالية

الى زوجتي... رفيقة الكفاح والظروف الصعبة التي لم تبخل بوقت أو جهد لمساعدتي

إلى جدتي الحبيبة..... رحمة الله عليها من أفنت عمرها في تربيتي والسهر على راحتي

الى الشمس الذي أشرقت في حياتي... أعمامي رحمكم الله وحفظ منكم من بقى لدنيتي

إلى عمى..... إلى من بذال الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجة علمية عالية

إلى عماتي، أمي بنكهة ثانية، والتي يعود لها الفضل بالتحاقي ببرنامج الماجستير والتي كانت وما زالت الداعم الأول لي في مسيرتي هذه، وال تزال ترافقني بدعواتها،

الى مهجة قلبي وبسمة... إلى أبنائي فهم كل حياتي

الى أساتذتي الأفاضل.....، فمنهم استقيتُ الحروف، وتعلَّمت كيف أنطق الكلمات، وأصوغ العبارات،

الى من أزال الظلمة عن طرقاتي..... عماتي حفظكم الله

إلى جميع أخوتي وأهلي والأقارب والأصدقاء

أهدي هذا الجهد المتواضع.....

الشكر والتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق وسيد المرسلين، نبينا وحبيبنا وشفيعنا سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين ومن صار على هديه إلى يوم الدين، قال تعالى: **رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (سورة النمل: 19)**

بداية، لا يسعني إلا أن أشكر الله عز وجل على أن وفقني ويسر لي إعداد هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان للمشرفين الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور والدكتور غسان دعاس الذي شرفوني بالأشراف على هذه الرسالة، وقدموا لي ما يملكون من جهد ووقت، وكانت لملاحظاتهم القيمة، وتوجيهاتهم السديدة، الأثر الكبير في وصول الرسالة الى هذه الصورة، وكان مثالاً للتواضع الجم واحترام الرأي، فهم منى جزيل الشكر والعرفان.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة: الدكتور محمد زيد والدكتور سام فقها، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، ولما قدموه من ملاحظات ومقترحات ساهمت في إخراج هذه الرسالة بصورتها النهائية.

فلهم جميعا جزيل الشكر، وأسال الله تعالى – جلت قدرته – أن يجزيهم عني خير الجزاء، اللهم بلغ الشكر أهله، ورد الجميل لأصحابه فما جزاء الاحسان إلا الإحسان.

كما أتقدم بالشكر الموصول إلى كل من ساعدني ويسر لي مهمتي في إتمام هذا العمل.

الباحث

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: عزالدين اديب محمد عدنان

التوقيع: _____

التاريخ: 22.2.2023

هـ

قائمة المحتويات

الاهداء .....ج

الشكر والتقدير .....د

الاقرار .....هـ

فهرس المحتويات .....و

فهرس الجداول .....ح

فهرس الملاحق .....ك

الملخص .....ل

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة..... 1

المقدمة..... 1

الاطار النظري والدراسات السابقة 5

القرار بقانون الخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني... 8

المعوقات التي تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي..... 8

الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين.. 9

الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي..... 10

الاستثمارات التي ستحقق جراء إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي بفلسطين 11

صندوق الضمان الاجتماعي 12

الخدمات التي تقدمها مؤسسات الضمان الاجتماعي 18

التنمية المستدامة 19

مشكلة الدراسة 32

تطوير الفرضيات..... 35

هدف الدراسة 38

أهمية الدراسة 39

حدود الدراسة 40

محددات الدراسة 41
منهجية الدراسة 41
الفصل الثاني: الطريقة والإجراءات 42
منهج الدراسة 42
مجتمع الدراسة 42
إجراءات الدراسة 43
المعالجات الاحصائية 44
أداة الدراسة 45
ثبات أداة الدراسة 48
الأساليب الاحصائية المستخدمة بالدراسة 49
الفصل الثالث: نتائج الدراسة 52
الفصل الرابع: تفسير نتائج الدراسة وفرضياتها 68
الاستنتاجات 72
التوصيات 73
المراجع العلمية 76
الملاحق 81
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول 1: المتغيرات المستخدمة في الدراسة 21

جدول 2: تطور مفهوم التنمية المستدامة 35

جدول 3:خصائص العينة العشوائية 91

جدول 4: مصفوفة معاملات الارتباط لفقرات الاستبانة مع أبعاده 47

جدول 5: مصفوفة معاملات الارتباط لمجالات تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بفلسطين لأحداث تنمية مستدامة 48

جدول 6: مصفوفة معاملات الارتباط (كرونباخ ألفا) لفقرات الدراسة الخاصة بمدى القدرة على انشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني والتمكن من تحقيق التنمية المستدامة في كل مجال من مجالات الدراسة 49

جدول 7: تحويل الإجابات اللفظية الى إجابات رقيمة لادخالها على برنامج التحليل الاحصائي spss 50

جدول 8: مفتاح الفئات التقديرية لدرجات الاستجابة 51

جدول 9: المتوسطات الحسابية لمعيقات انشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني والدرجة الكلية على تحقيق التنمية المستدامة حسب الأهمية 52

جدول 10: المتوسطات الحسابية 53

جدول 11: المتوسطات الحسابية 55

جدول 12: المتوسطات الحسابية 93

جدول 13: المتوسطات الحسابية 94

جدول 14: المتوسطات الحسابية 95

جدول 15: المتوسطات الحسابية 95

جدول 16: المتوسطات الحسابية لفقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الجوانب الاقتصادية 96

جدول 17: المتوسطات الحسابية لفقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الجوانب الاجتماعية 97

جدول 18: المتوسطات الحسابية لفقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الخدمات الصحية 98

جدول 19: نتائج اختبار " ت " للفروق في وجهات نظر المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية 98

جدول 20: نتائج اختبار " ت " للفروق في وجهات نظر المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير العمر 99

جدول 21: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير مستوى التعليم 100

جدول 22: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الدخل الشهري 101

جدول 23: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة 102

جدول 24: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير طبيعة عمل المؤسسة التي تعمل بها 103

جدول 25: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الفئة الوظيفية 104

جدول 26: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد سنوات خبرات العملية / الإدارية 105

جدول 27: معامل الارتباط لبيان العلاقة بين أبعاد إنشاء صندوق الضمن الاجتماعي وأبعاد تحقيق اهداف التنمية المستدامة بفلسطين مجتمعة = N 106

جدول 28: معامل الارتباط لبيان العلاقة بين أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الجوانب الاقتصادية N=270 107

جدول 29: معامل الارتباط لبيان العلاقة بين أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الجوانب الاجتماعية N=270 108

جدول 30: معامل الارتباط لبيان العلاقة بين أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الخدمات الصحية N=270 109

جدول 31: المتوسط الحسابي صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة 110

جدول 32: معامل الارتباط لبيان العلاقة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة N = 270 110

جدول 33: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) تأثير صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة 110

فهرس الملاحق

ملحق أ: الاستبانة 81

ملحق ب: المحكمين 90

ملحق ج: الجداول 91

صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

إعداد

عزالدين اديب محمد حمدان

إشراف

أ.د عبد الناصر نور

د. غسان دعاس

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تفعيل صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني ، وما المعوقات والآثار المتوقعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال قياس الضمان الاجتماعي بعدة أبعاد وهي: بعد الجوانب القانونية ، وبعد الجوانب الخدماتية، وبعد الجوانب الاستثمارية، وبعد جوانب الثقة، أما التنمية المستدامة، فقد تم قياسها من عدة جوانب كالآتي: (الجوانب الاقتصادية، والجوانب الاجتماعية، والخدمات الصحية).

تم جمع البيانات من عينة مكونة من (270) موظف وموظفة بمختلف القطاعات بفلسطين. توصلت الدراسة إلى وجود أثر عند تفعيل صندوق الضمان الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بفلسطين.

توصلت الدراسة إلى أن واقع إقرار قانون الضمان الاجتماعي أقر للعمل به وكان القبول من أغلب عينة الدراسة، ومن جهة أخرى توصلت الدراسة إلى أن من يحملون الدرجة العلمية البكالوريوس فأعلى ، هم الذين قدموا درجة القبول العالية، بأن يكون هناك إنشاء لصندوق الضمان الاجتماعي،الذي بدوره يؤدي إلى إحداث تحقيق لأهداف التنمية المستدامة بفلسطين، ومن جهة أخرى توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين اهداف التنمية المستدامة، وتطبيق القرار بالقانون الذي أقرَ لإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني. وبناء على النتائج فإ نَ الدراسة توصي بتعزيز التطبيق بقرار قانون الضمان

الاجتماعي الفلسطيني، وأن يتم تعميم تجربة الدول المجاورة على كافة المواطنين، وأوصت الدراسة أيضاً إلى أن يكون هناك توافق حزبي لقرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني ، الذي له أثر كبير في تحسين وتعزيز الفعالية، على تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني.

أوصت الدراسة على أن يتم مشاركة شخصيات مشهود لها بالنزاهة، والكفاءة، والمهنية، والاستقلالية في إدارة صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني. كما أوصت الدراسة على أن يتم إنجاز قانون الضمان الاجتماعي بشكله النهائي ، بعد الاخذ بالتعديلات التي طرحت ورفعه للقنوات الدستورية. كانت هناك توصية بأن يتم ضمان تشغيل أنظمة وبرامج صندوق الضمان الاجتماعي ضمن مبادئ الحوكمة، والاستقلالية، والشفافية.

الكلمات المفتاحية: قرار قانون الضمان الاجتماعي، المعيقات وآثار عدم التطبيق، اهداف التنمية المستدامة.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

يعد الضمان الاجتماعي (Social Security) " أحد العناصر الأكثر إنسانية بالعالم والحضارة الحديثة، ويعد الرؤية بعيدة المدى للأفراد الذين يعملون بقطاع الأعمال، والذي كان وما يزال يعمل على أساس الربح والمنافع قصيرة المدى وفق القيمة الزمنية للنقود "(مبيضين، 2014، ص 115).

إن الضمان الاجتماعي هو التضحية الحالية، من أجل العودة بمنافع مستقبلية لأعداد كبيرة من العاملين في أعمار مختلفة، فعندما يكون الموظفون بأعمار محددة قانونياً يحصلون على هذه المنافع، أو عندما لا يكون لديهم القدرة على العمل مهما كان لأي سبب من الأسباب المرتبطة بعملهم، لأنَ جوهر الضمان الاجتماعي يتمثل في مبادلة تضحيات العاملين بجزء من مواردهم الحالية، من أجل الحصول على موارد مقابلة بالمستقبل.

وكما أَن الضمان الاجتماعي "هو ابتكار اجتماعي متميز يتم التعبير من خلاله عن الحاجات الحقيقية بمجتمعاتنا الإنسانية، وهو يمثل الناحية الإنسانية الايجابية التي يقدمها المجتمع للعامل (المسن أو العاطل عن العمل،.... الخ)، حيث أصبحت الحاجة للضمان الاجتماعي أ كثر من قبل مع تزايد عدد المسنين في (عالم يشيخ)، حسب (Jeremy Seabrook)"، الذي أشار إلى تزايد عدد المسنين وأن نسبة الذين أعمارهم فوق 60 سنة في الدول الغربية ستصل الى 50% من السكان في أواخر هذا القرن .(Seabrook , 2003 , p 5)

وصدر "قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005،والذي بموجبه تم إنشاء "هيئة التقاعد الفلسطينية" والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، والإداري ، والأهلية القانونية. وتتكون أموال الهيئة من

الاشتراكات التي تقتطع شهرياً من رواتب المنتفعين بأحكام هذا القانون، وحصيلة استثمار أموال الهيئة والموارد التي تكتسب من الأنشطة التي تمارسها الهيئة".

"والمشتركون بهذه الهيئة هم الفئات الآتية: الموظفون الفلسطينيون، الموظفون بقوى الأمن الفلسطيني الذين يتقاضون رواتبهم من الموازنة العامة، والموظفون التابعون ل منظمة التحرير الفلسطينية الذين يتولون مسؤوليات في الخارج، والذين تدفع رواتبهم من الموازنة، شريطة عدم اشتراكهم في أنظمة تقاعد أخرى، وموظفو الهيئات المحلية والمؤسسات العامة، وموظفو العمل الأهلي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والعمال الخاضعين لأحكام قانون العمل التي تطلب صراحة الاشتراك بنظام التقاعد وفقاً لأحكام هذا القانون" (قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005).

إن البحث في الضمان الاجتماعي، ومدى أثره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفلسطين، ومفاهيمه المتعددة له اهتمام كبير، ويمكننا ملاحظة الاهتمام الكبير الذي بات يتركه هذا الموضوع على الصعيد المحلي، إذ بات الاهتمام به من جميع الباحثين، وأفراد المجتمع العاملين وغير العاملين، وجميع المؤسسات الراغبة لتطبيق وتفعيل دور قانون الضمان الاجتماعي، وأتى هذا الاهتمام من خلال المشكلات التي تواجه تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي بفلسطين، حيث أنه من خلال هذه الإشكاليات، أصبح هناك مقترحات تتمثل بضرورة الأخذ بها عند الاقرار بتطبيق هذا القانون، بما يضمن نظام تقاعدي يعمل على تغطية وتلبية الحد الأدنى من حياة كريمة للفئات المجتمعية، التي ستقوم بالانضمام إلى صندوق الضمان الاجتماعي في حال تطبيقه.

إن دولة فلسطين تعتبر من الدول التي لا تحظى بخدمة الضمان الاجتماعي، لأن ارتفاع تكلفة أجور العمال على أرباب العمل تحول دون تطبيق هذا القانون، كما أن غياب الوعي في أهمية الضمان الاجتماعي ونجاح معارضي تطبيق هذا القانون حال دون تطبيقه، فبناء الثقة بين مؤسسات الضمان

الاجتماعي والعامل الفلسطيني تكون من خلال نصوص قانونية صحيحة، وادارة ذات كفاءة عالية، ووجود إجراءات ولوائح شفافة، كذلك فإنَ قانون الضمان الاجتماعي يجب أن يتحلى بالاستقلالية لتحقيق العدالة.

كما أنَ تفعيل تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي ، يعكس النتيجة الايجابية، وذلك لحماية العمال وأصحاب العمل، وإن عدم تطبيق هذا القانون من سنوات سابقة يعتبر خسارة كبيرة على تنمية المجتمع المحلي (الخالدي،2021، ص 55).

ولفهم حقيقة الوضع في دولة فلسطين لا بد من أن نقوم بعرض بعض المعطيات التي تثري الواقع بالشارع الفلسطيني قبل العمل على سن القرار بقانون (قانون الضمان الاجتماعي)، حيث أنَ هناك معطيات تتعلق بجانب العمال الذين يعملون بالأراضي المحتلة عام 1967، أي ضمن مناطق السلطة الفلسطينية، وجانب آخر يتعلق بالعمال الفلسطينيين في أراضي 1948 الخاضعين لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، وكما نعلم بأن هناك 77% من العاملين في مناطق السلطة الفلسطينية، لا يتوفر لديهم الضمان الاجتماعي.

وبحسب الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، وتحديد اً الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو المعروف باسم (بروتكول باريس)، فإن الاحتلال الإسرائيلي سيقوم بتحويل كافة مستحقات العمال الفلسطينيين الذين يعملون بالداخل المحتل الى السلطة الوطنية الفلسطينية فقط في حال إنشاء صندوق ضمان اجتماعي فلسطيني مستقل، وهذا جزء من الأسباب الذي أد ى الى سن قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني (مجلة السياسة الفلسطينية، 1993).

إن هناك انعدام للثقة بين العاملين والسلطة الوطنية الفلسطينية، وحسب معتقدات العاملين أنه سيخصم من راتبه مبلغ من المال شهرياً، وسيحتاج الوصول إلى عمر الستين ، كي يحصل على مخصص تقاعدي ما يقارب الحد الأدنى للأجور.

"لكن المشكلة ليست في مقدار الخصم، رغم الخلافات حوله فعلاً، "ولكن في الثقة بمصير أموال الموظفين والعمال المقتطعة في بلد تحت الاحتلال، إنَ جيش الاحتلال متواجد في مناطق السلطة دائم اً، والسؤال هنا ما الضامن ألا يتعرض صندوق الضمان لهجمة إسرائيلية أو ألا يتعرض للفساد والسرقة، وخاصة بعد تجارب مشابهة في صناديق أخرى؟" إنه في الزمن الذي تتحدث فيه السلطة الفلسطينية عن إستقلالية مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني ، تتدخل الحكومة لتعيين مسؤولين للصندوق، دون وجود هيئة رقابة عليه. وإن الوقت غير مناسب لقانون سيضيف أعباءً اقتصاديةً على الفلسطينيين الذين يعانون أوضاعاً صعبةً تحت الاحتلال. وأن الضمان ضرورة في المجتمعات ذات النظام السياسي المستقر، وهو أمر غير متوفر في الواقع الفلسطيني " (ماس ، 2015 ، ص 40) .

إن واقع التنمية المستدامة لم يعد كما قبل، "إذ أن النماذج السابقة للتنمية المستدامة لم تعطي النتائج المرضية للمجتمع، فلذلك يجب أن يكون هناك تنمية مستدامة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد، وتحفظ للأجيال القادمة مقدرات تمكنهم من تحقيق النمو، وهذا هو ما تسعى له التنمية المستدامة، إذ يتوجب على القطاع الخاص المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة " (العصيمي، 2015، ص53).

إن التطورات والاتجاهات العالمية التي تسعى لها دول العالم ، فإنها تسهم في المبادرة لنظم الضمان الاجتماعي، بأن تقدم خدمات أفضل، وتوسع الشمول لمنفعة الملاين من الأشخاص، بالرغم من التعقيدات المتزايدة التي تشهدها دول العالم من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية.

إن التطور بالتنمية المستدامة سريع بدول العالم، والتوسع في الحصول على منافع الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، إذ يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأداء الإداري، في السعي لتحقيق التميز في التنمية المستدامة، فهو يحقق الغايات المشتركة لضمان حياة اجتماعية زهيدة ومستمرة وهذه الغايات المشتركة كمعالجة أسوأ أشكال الفقر ، وإزالة الحواجز أمام الخدمات الصحية ، وتحسين المشاركة بسوق العمل،

والانتقال إلى مستوى أفضل بإدارة التحديات المالية المرتبطة بشيخوخة السكان (المنتدى العالمي للضمان الاجتماعي،2018 ص 20).

لقد قامت السلطة الفلسطينية بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي أقرتها الأمم المتحدة، وصدر قرار عن الرئاسة الفلسطينية في شهر فبراير لعام 2016 في الجلسة 90، حيث تم تشكيل فريق وطني لقيادة وتنسيق الجهد الوطني لتنفيذ الخطة التي وضعت من الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2030)، وذلك لنتمكن من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، بمراعاة الصلة بين الخطة وما يتصل بها في الميادين الاجتماعية ، والاقتصادية (المجلة الالكترونية أفاق البيئة والتنمية،2020، ص 3).

وبناء على ما تقدم توضيحه، تأتي هذه الدراسة لإلقاء نظرة متكاملة لمدى درجة قدرة السلطة الفلسطينية على تفعيل تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي ، لتقدم الخدمات المناسبة لجميع العمال بالوطن لنتمكن من الازدهار وتحقيق الاهداف المرجوة للتنمية المستدامة، حيث سيقوم الباحث بعمل الدراسة ليتمكن من إعطاء الاقتراحات والتوصيات التي يتم من خلالها العمل على تفعيل هذا القانون المجمد.

الاطار النظري للدراسة

مقدمة

إن أساس الضمان الاجتماعي، هو التكافل، ورغم كل ما يحيط بالضمان الاجتماعي من علاقة قوية بين الايرادات، والمتمثلة بالاشتراكات ، والنفقات المتمثلة بالمنافع، والاستحقاقات، فإن الأنظمة الخاصة بالضمان الاجتماعي تحمل قدراً عالياً من التكافل الاجتماعي، يتخطى هذه العلاقة الاقتصادية الرسمية إلى دور الحكومات في تقديم الرعاية لمواطنيها، وضمان قدر من الاستقرار الاقتصادي ، والاجتماعي كأساس الاستقرار العام في كل بلد.

تطور الضمان الاجتماعي بالكثير من المراحل بفترات طويلة، وبأشكال متعددة من التكافل، ففي البداية كان التكافل العائلي (وهو الصورة الاولى للتماسك العائلي) وكان التكافل الاجتماعي (للتشكيلات الاجتماعية والتي تتخطى العائلة الواحدة)، ثم كان التكافل الديني (في الإسلام هناك النفقة على العائلة والأقارب، والزكاة، والصدقات، والكفارات)، ولا شك بأن هذه الموارد التي يتم الحصول عليها بأشكالها الإسلامية، وصرفها في مجالاتها المحددة، يمكن أن تمول قدراً عالياً من حزمة التأمينات المطلوبة في كل الأوقات (دبو، 1998، ص28- 30).

إن الكثير من الدول تعمل على السعي لتوفير متطلبات الحياة الكريمة للمواطن، وتتوسل بذلك بمختلف الطرق والوسائل الذي تتيح لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بذلك، و إن من بين هذه الوسائل وضع نظم الضمان الاجتماعي، و التي هدفها تعزيز الاستقرار ، والأمان والطمأنينة للفرد والأسرة والمجتمع (عيسى، 1989، ص7).

إن للضمان الاجتماعي أهمية كبيرة وذلك من الناحية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، كما إنَ التطبيق الذي يجب أن يعمل على هذا النظام، سيعتمد على بلوغ الاقتصاد و موارد الوطن قدراً كافياً من النمو، إذ يمكن تغطية نفقات المخاطر التي يتعرض لها أفراد المجتمع، فبذلك يكون نظام الضمان الاجتماعي تبعاً لذلك مرآة للمستوى الذي بلغه الاقتصاد سواء بالمضمون أو بالتطبيق (حربية، 1997، ص 115).

يشير التطور التاريخي للضمان الاجتماعي في العصور الحديثة إلى أن أول قانون للضمان الاجتماعي كان قدر صدر في ألمانيا من خلال مستشارها الحديدي أوتو فون بسمارك (O.V.BISMARK) عام (1889)، وأنه لم يكن إصدار قانون الضمان الاجتماعي في ذلك الوقت لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، إنما كان لأسباب تعدت ذلك لتكون أسباب سياسيةً، لأن بسمارك في ذلك الوقت كان له نظرته أن الضمان

الاجتماعي هو الطريقة التي يمكن من خلالها إيقاف الحركة الاشتراكية المتصاعدة في ألمانيا، وكان برنامج الضمان أيضاً، وسيلة لتعزيز قوة الحكومة الألمانية ضد الكنيسة (Tomkiel,2004,p2).

الاهتمام بالإنسان من خلال توفر الخدمات الاجتماعية، له تندرج ضمن أهداف التنمية المستدامة التي ارتبطت منذ نشأتها بالفقراء، وما زالت تسهم في تقديم العديد من المساعدات للمحتاجين من أفراد المجتمع، والتي تهدف إلى المساعدة لتحسين مستوى معيشتهم (شحاته، 2000، ص 50). وتسعى السياسة الاجتماعية إلى تحقيق العديد من الأهداف كالأتي: تلبية الاحتياجات الأساسية والاجتماعية،ليكون هناك قابلية بالشعور، وتدعيمه بالانتماء ، والتضامن الاجتماعي،والمواطنة والتقليل من الفروقات الاجتماعية وتحقيق الرفاهية (السروجي، 2015، ص 27).

ومع ذلك فإن أكبر و أغنى الدول لم تقم بتطبيق قانون الضمان الاجتماعي إلا متأخراً، فقد صدر قانون الضمان الاجتماعي الأمريكي سنة (1935)، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة، ومنها أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد معقل الرأسمالية، وإنَ الضمان الاجتماعي يقوم بفرض أعباء ومصاريف إضافية على أرباب العمل، ومع ذلك فإن برنامج الضمان الاجتماعي سرعان ما ظهر أنه يحمل الكثير من الوظائف والمهام التي تجعله برنامجاً ذات ضرورة بالعمل عليه وذلك للاستقرار بجميع المجتمعات بغض النظر على طبيعة النظام الذي يعمل فيه (Livingston 2008 , P,116).

إنَ واقع مؤسسات الضمان الاجتماعي في دول العالم المختلفة، تواجهه مطالبات شديدة بالإصلاحات الادارية والمالية، لتتمكن من مواكبة احتياجات المجتمع، وجاءت هذه الدراسة لإيجاد طرائق وأساليب تعمل على إقناع الجهات التي ساهمت في إيقاف العمل بقرار قانون الضمان الاجتماعي وأثره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

القرار بقانون الخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني (واقع الضمان الاجتماعي في فلسطين)

صدر القرار بقانون الخاص بإنشاء صندوق للضمان الاجتماعي الفلسطيني رقم 19(لسنة 2016) "وذلك ليغطي معطيات و أوليات كثيرة لضمان العيش الكريم ، خاصة بعد سن التقاعد، وتعددت الوظائف التي يعمل على تحقيقها صندوق الضمان الاجتماعي ، ومن أهمها توفير وظيفة الأمان الذي يجب أن تضمن لكل فرد من أفراد المجتمع يواجه العوز بالحد الأدنى من الدخل النقدي، والخدمات الصحية الذي تمكنه من حياةٍ اجتماعيةٍ كريمةٍ ، وأيضاً توفير تثبيت الدخل، وهي أنَ تمكن أفراد المجتمع العاملين من تكوين حقوق تخولهم الاحتفاظ بمستوى معيشي لائق خلال فترات المرض والبطالة والشيخوخة (العاروري، 2015، ص12)، وبررت دراسة مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس، 2012) والتي كانت بعنوان قانون الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية من خلال الوضع الراهن والتحديات القائمة، وقد استنتجت الدراسة إلى وجود نقاط قوة، تشكلت بتوفر البنية القانونية السليمة لنظام الضمان الاجتماعي، وأيضاً وجود خطط اقتصادية شاملة، كنموذج مناسب لتطور خدمات الضمان الاجتماعي. وبالمقابل كان هناك نقاط ضعف عديدة وتمثلت بانخفاض نسب المشاركة في خدمات الضمان الاجتماعي، وضعف التمويل، ونقص في الكوادر المدربة والمؤهلة بهذا المجال، ويعكس ذلك على مستوى الجودة في الخدمات بالضعف، وارتفاع مستوى البطالة التي تحرم الضمان الاجتماعي من التمويل الداخلي، وإجراءات الاحتلال التعسفية".

المعوقات التي تمنع تفعيل قرار قانون الضمان الاجتماعي

إن إصدار قرار قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين، وما أثاره من احتجاجات كبيرة من أغلب الشركات والأفراد المعارضين إلى إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني، و في ظل البيئة الفلسطينية الحالية، حيث أدت هذه الاعتراضات إلى وقف العمل به بتاريخ 2019/1/28 إذ نص القرار بتاريخه

الصادر عن الرئاسة إلى وقف نفاذ قانون الضمان، واستمرار النقاش والتحاور بين جميع الجهات ذات العلاقة بموضوع الضمان الاجتماعي الفلسطيني، وذلك للوصول لتوافق جماهيري على أحكام قرار قانون الضمان الاجتماعي وموعد نفاده.

أثارت الأحداث المتتالية والمتسارعة، عقب إصدار قرار قانون الضمان الاجتماعي، عدة تساؤلات ومن أهمها: ما هي الظروف التي أدت إلى تراجع دور التنظيمات المحلية، التي وقفت ضد قرار قانون الضمان الاجتماعي؟ وما الأسباب التي جمعت الجماهير العاملة على رفض تنفيذ قرار قانون الضمان الاجتماعي؟ وبررت دراسة المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات الاستراتيجية (مسارات والرعاية، نوان التفكير الاستراتيجي وإعداد السياسات ذلك، إذ توصلت الدراسة لحاجة الأحزاب إلى مراجعة السياسيات والأهداف وطرائق تحركها، وأن يكون هناك إعادة لصياغة خطاباتها ، لتقنع المواطنين وتحصل على اهتمامهم وتأييدهم، للوصول لحالة من الالتفاف الشعبي والجماهيري حول هذه الأحزاب، التي تعتبر ظاهرة صحية إذا ما سارت بخطى نحو استراتيجية موحدة وواضحة، وبعيدة على ال تحديات السياسية والأفكار الفردية والمصلحة الخاصة.

الخدمات الذي سيستفيد منها مشتركي صندوق الضمان الاجتماعي بفلسطين:

"الخدمة تُعرَّف الخدمة على أنّها تقديم المساعدة أو المنحة، أو توفير عنايةٍ لجهةٍ مُحدّدةٍ ، أو لعموم الناس، ويعني مفهوم الخدمة اصطلاحاً: قيام الإنسان بنشاطٍ ما، لصالح غيره من الأفراد أو الجمهور، ويختلف تعريف الخدمة بحسب نوعها، فالخدمة التي تعني وظيفة تدبير المنزل، تختلف عن تلك التي تُقدمها الدولة للمواطنين في المجالات المختلفة" (الرفاعي، 2020، ص33).

ويجب أن تتضمن الخدمات التى سيقدمها صندوق الضمان الاجتماعي على الأقل الضمانات الاجتماعية الأربع الآتية، وفق تعريفها على المستوى الوطني:

1. " الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بما فيها رعاية الأمومة.

2. تأمين الدخل الأساسي للأطفال بما يسمح بالحصول على الغذاء والتعليم والرعاية، وأي سلع وخدمات أساسية أخرى.

3. تأمين الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل، وغير قادرين على كسب دخل كاف، ولا سيما في حالات المرض والبطالة، والأمومة، والإعاقة، لتأمين الدخل الأساسي لكبار السن " (القرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي).

واتفقت مع دراسة (الحسبي، 2007) بعنوان "اتجاهات المستفيدين من الضمان الاجتماعي، نحو الخدمات المقدمة إليهم" حيث تم التركيز على جميع أنواع الخدمات، التي يقدمها الضمان الاجتماعي، ومدى الفاعلية لتقديم هذه الخدمات في تحسين أوضاع المستفيدين منها ، ومدى رضا المستفيدين عنها. وكانت المتغيرات المستقلة بالدراسة هو أسلوب التعامل، والصعوبات التي تواجه المستفيدين للحصول على خدمات الضمان الاجتماعي، وإجراءات الحصول على الضمان الاجتماعي، ومدة الحصول على الضمان الاجتماعي.

الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي:

"إن الصراع القائم حالي اً حول الضمان الاجتماعي ، والحماية الاجتماعية بشكل عام، يستدعي تحديد الأهداف المراد تحقيقها، والتي تبدأ أولاً بضرورة البدء بتطبيق نظام ضمان اجتماعي ، يؤمن حماية من الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين وتأمين إصابات العمل وتأمين الأمومة في المرحلة الأولى على أن تقدم رؤية وآليات محددة بجداول زمنية، لتطبيق باقي المنافع الواردة في القانون (تأمين المرض، التأمين الصحي، تأمين البطالة، تأمين التعويضات العائلية). وثانياً البحث عن صيغ لتوفير ضمانات إضافية على أموال المنتسبين التي من شأنها توفير حالة اطمئنان لجمهور العاملين في ظل الأوضاع السياسية القائمة" (مسارات ،2019، ص66).

اتفقت دراسة (Singh , 2010) بعنوان "الفاعلية التنظيمية لمجموعة من منظمات الضمان الاجتماعي " بأن الثقة بالمؤسسة الاجتماعية أساسها المؤسسين لهذه المؤسسة، ومدى صحة وجدية القرارات والاستثمارات التي ستقدمها، وستكون ملموسة بيد المجتمع المحلى وليس ليد واحدة فقط، فإن أساس نجاح المؤسسة هو الثقة بين الطرفين المشتركين والمؤسسين، وأن هناك علاقة قوية بين البرامج المطبقة داخل المؤسسة ومدى الاستجابة من المشتركين.

الاستثمارات التي ستحقق جراء إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي بفلسطين:

"تقوم الفلسفة الاستثمارية لصندوق الاستثمار على أساس إدارة موجودات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية ، والتوجهات الاستراتيجية، والسياسة الاستثمارية العامة للصندوق والتي يقرها مجلس الادارة التابع لمؤسسة الضمان الاجتماعي، يشرف على تنفيذها مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي. ويهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد مجدية على الاستثمار ضمن مستويات مخاطر مقبولة، الحفاظ على القيمة الحقيقية لموجودات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتنميتها، وتوفير السيولة لتمويل الفرص الاستثمارية الواعدة وأي التزامات قد تطرأ مستقبلاً وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في ادارة صناديق التقاعد. ويعمل الصندوق على الحد من المخاطر الاستثمارية من خلال تنويع أدوات الاستثمار وفقا للتوزيع الاستراتيجي للأصول، كما يأخذ الصندوق بعين الاعتبار المنظور الوطني في تطبيق سياسته الاستثمارية ، من خلال الاستثمار في مشاريع وطنية كبرى ذات عائد مجدي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل خاصة في القطاعات التي تعزز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني (صندوق استثمار أموال الضمان الأردني 2001)، إذ اثبتت دراسة (صالح 2005) "بعنوان تحليل الأداء لمحافظ الاستثمار وتحديد نسب الاشتراك في مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردني للفترة (1992 – 1997) " أنَ هناك فروقاً بين الخيارات الاستثمارية، وأنَ هناك فروقاً بالعوائد لهذه الخيارات حيث كانت عوائد القروض والودائع أفضل من الخيارات الاخرى

كالأسهم. كما أوضحت الدراسة أنَ نسبة الاشتراكات لا تكفي لتغطية الرقم القياسي العام لمستوى المعيشية، فيجب رفع نسبة الاشتراكات "(صندوق استثمار أموال الضمان الأردني 2001).

صندوق الضمان الاجتماعي:

تمهيد:

بدأ الاهتمام بموضوع الضمان الاجتماعي منذ ما يزيد عن عشرين عاماً ، وذلك من خلال التداخلات العديدة لدى صناع القرار، بغية الحث على تبنى منظومةٍ عادلةٍ للضمان الاجتماعي، يتحقق فيها مبادئ المساواة في التمتع بالحق، والحفاظ على حياةٍ كريمةٍ للشعب الفلسطيني.

ينبع الاهتمام بموضوع الضمان الاجتماعي بفلسطين، كونه يقوم على توفير دخلً للإنسان، وذلك عندما لا يكون قادراً على العمل، إذ يكون ذلك عند حالات العجز التام، وعند سن التقاعد (الشيخوخة)، و أثناء فترة البطالة، فإن هذه الحالات هي حالاتٌ إنسانيةٌ، إذ تكون مسؤولية الدولة تقديم كل ما يلزم لصون كرامة المواطن، ومنعهم من التسول، كون صندوق الضمان الاجتماعي يشكل رافعةً اقتصاديةً قويةً، وذلك من خلال التحفيز ، التي تقوم به مؤسسات الضمان الاجتماعي للاقتصاد الوطني، فتقوم بإنشاء المشاريع والاستثمارات، وتعمل على تشغيل أموال الضمان الاجتماعي، والتي تقوم بجمعها من الناس في مشاريع ربحية، وبالتالي يتم إيجاد فرص عمل من خلال المشاريع الجديدة المشغلة، وتعمل على تشغيل العاطلين، من خلال المشاريع الذي تكون فيها كشريك أساسي (سلسة أوراق سياسات عامة 2016، ص7).

إن الإنسان عرف الضمان الاجتماعي منذ القدم عند وجود الحياة على الأرض، وكان بشكله المبسط على هيئة مساعدات تقدم للمحتاجين من أفراد الأسر بعضهم لبعض (أبو شيخة، 1989، ص 25). ومع تطور الحياة ومرور الزمن تطور مفهوم الضمان الاجتماعي ، ليكون هدفاً تسعى إليه الدول، ليتم من خلاله تحقيق أهدافٍ أخرى، وتم الاهتمام بالضمان الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية ، وما تركت من

آثارٍ انعكست سلباً على العمال، فجاءت القوانين الاقتصادية والتأمينية ، لتحافظ على حقوق العمال ، وبعدهم عن الشعور بالظلم، وعدم الاطمئنان، والشعور بالأمان، ومن ذلك ما قامت به حكومات الدول من تدخل في سياسات الأسعار والأجور، وذلك بفرضها الحد الأدنى من الأجور.

وفي النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، بدء البحث عن صيغٍ جديدةٍ من الضمان الاجتماعي بالعالم ، لتكون أكثر ملائمة، وذلك لأن الأفراد لوحدهم لن يستطيعوا كسب قوتهم وقوت عوائلهم، الذي أدى إلى اتباع أسلوب جديد، حيث يتولى المجتمع مسؤولية حماية وتأمين الأشخاص المحتاجين، بطرائق تنظيميةٍ، والتي كانت نقابات العمال والجمعيات الخيرية لهما الدور الأساسي بتوزيع المساعدات، ومن خلال ذلك بدأت العديد من البلدان في تبني برامج الادخار حيث بدأ تطويرها بمؤسسات تقع ضمن المنظومة العامة للضمان الاجتماعي، والأطراف التي تم إشراكهم في برنامج الضمان الاجتماعي وهم: العمال، وأصحاب العمل، والدولة. وأن هذه البرامج كان تمويلها من خلال الاشتراكات لجميع الذين يتقاضون الأجور، وتم حماية كل واحد منهم عن طريق نظام خاص يحقق المنافع المضمونة لهم.

أما في دولة فلسطين فقد تم إصدار القرار بقانون رقم (19 لسند 2016) "على إنشاء مؤسسة ضمان اجتماعي، تعمل على ادارة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها بالفقرة رقم 1(من المادة رقم 3) من هذا القرار بقانون ويتم مراعاة مبادئ الشفافية والإفصاح والحكم الرشيد، على ان تتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي ، والإداري، والأهلية القانونية الكاملة، لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات اللازمة، لتحقيق الأغراض التي ستقوم هذه المؤسسة من أجلها، وأن يكون لهذه المؤسسة الحق بتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة لتسير أعمالها وممارسة أنشطتها، وفقاً للمنصوص عليه بموجب هذا القرار قانون الضمان الاجتماعي. حيث سيقوم الباحث بعمل الدراسة ليتمكن من إعطاء الاقتراحات والتوصيات التي تعمل على تفعيل هذا القانون المجمد"(القرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي).

ماهية الضمان الاجتماعي:

إن الضمان الاجتماعي "يعد من البرامج الحكومية على مستوى الوطن، بحيث يكون موجه وفق شروط وضوابط لخدمة الفئات التي ينطبق عليهم فرص الحصول على الدخل الملائم ، جراء شيخوخة الإعاقة أو أي سبب آخر". وقد عرف ستيفن ليفجستون (Livingston ,2008,P4) الضمان الاجتماعي بأنه "برنامج حكومي للمساعدة الاقتصادية للأشخاص الذين يواجهون البطالة، والإعاقة الجزئية، حيث يمول من أرباب العمل والعمال ". فإن هذا التعريف يضع التأكيد على أنَ الضمان الاجتماعي برنامجاً حكومياً وإن كان هذا لا يعد شرطاً لازماً، خاصة وإن أغلب الدول أخذت تنادي بالخصخصة الجزئية، أو الكلية لبرنامج الضمان الاجتماعي.

أمَا في بريطانيا فيستخدم الضمان الاجتماعي بطريقة شكلية قابلة للتبادل مع التأمين الصحي (Social Insurance) وأيضاً الاستحقاقات بدون مساهمة (Non – Contributory Benefits) وهو البرنامج الذي يعرف بأنه :" البرنامج الذي يمكن للأفراد المطالبة باستحقاقاته م، إذا يدعون أن دخولهم ومواردهم الاخرى لا ترقى إلى المستوى المقرر (Prescribed Standard). ويعد هذا البرنامج من البرامج التي تكتمل مع المنافع أو الاستحقاقات غير المحسوبة التي يحق للأفراد فيها الاستفادة منها، وذلك على أساس الظروف التي يعيشون بها، و أيضاً بظروف الإعاقة ، ودون أن يتم دفع الاشتراكات بغض النظر عن مواردهم"(Walker,2005, P.4).

الضمان الاجتماعي في الإسلام

جعل الإسلام الضمان الاجتماعي أحد الركائز الذي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، فاعتبر الزكاة مؤسسة للضمان الاجتماعي، وبما أن الدولة هي المسؤول الأول عن الأفراد ورعايتهم فقد فرض عليهما الإسلام ضمان معيشة أفرادها ضماناً كاملاً ، من خلال توفير وتهيئة جميع وسائل العمل، والإنتاج، وتطبيق مبدأ

التضامن القائم على توفر المال الكافي للأفراد، بحال عجزهم عن العمل بغض النظر عن الديانات وجنسيتهم" (باقر، 1991، ص 659).

"وكان عمر بن الخطاب أول من أسس إدارة حكومية للضمان الاجتماعي عام (20هـ)، وأطلق عليها اسم " الديوان " لتقوم بمهمة إحصاء السكان في فترات منتظمة، وعلى أساس هذه الإحصاءات كانت تدفع المعونة المالية لليتامى وكل من لا يستطيع إعالة نفسه بسبب المرض، أو الشيخوخة وكذلك الإعانة المالية المنتظمة للأطفال منذ مولدهم حتى بلوغ سن الرشد. وقد عبر عمر بن الخطاب عن هدف خطته وغايتها من العدل الاجتماعي بقوله: " والله لئن بقيت ليأتين الراعي في جبل صنعاء حظه من هذا المال وهو في مكانه " أي دون مطالبة أو رفع دعوى "(عباس، 1983: ص 269).

وأشار القران الكريم الى جملة المستفيدين من الضمان الاجتماعي في الإسلام باعتبار أن الزكاة هي مؤسسة الضمان في الإسلام بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾ (التوبة: 60).

إنَ المذكرون بالآية، كان الإسلام قد دعا لتامين حاجاتهم الضرورية عن طريق الزكاة، التي تعد من أهم موارد الدولة، فيتم أخذها من المقتدرين، لتنفق على المحتاجين كحق لهم، فالزكاة تشكل مظهراً من مظاهر التضامن الاجتماعي، وركن من أركان الإسلام وواجب رباني قد فرضه الله تعالى على المقتدرين كواجب ديني واجتماعي (بني عامر، 1999، ص 32).

وللضمان الاجتماعي في الإسلام أثارٌ ايجابيةٌ متعددة الجوانب، وتترك بصماتٍ واضحةً في المجتمعات الاسلامية، فيعمل على إيجاد مجتمع متضامنٍ مترابطٍ متكافلٍ، تقلل التفاوت بين الطبقات، وتعالج الفقراء، وتحافظ على الأمن في المجتمعات، كما أن الضمان الاجتماعي يعمل على تهيئة الأفراد لسبل عيش كريم، وبذلك يستطيع الأفراد القيام بحقوق الله تعالى، وحقوق الناس الآخرين (عثمان، 1991، ص114).

الضمان الاجتماعي بالدول العربية:

ظهر الضمان الاجتماعي في أول مرة له بالبلاد الأوروبية التي كان يعرف بقانون التعويضات العائلية لعام 1945 في بريطانيا، فكان ذلك نتاجا للحرب العالمية الذي أدت إلى ظهور كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

أما في البلاد العربية فقد ظهر متأخراً نسبياً، فقد كانت بدايته بدولة مصر وهي أول دولة عربية أخذت بأسباب الضمان الاجتماعي، وأخذت باقي الدول العربية المنحى من دولة مصر، ولكن لم تأخذ هذه الدول الضمان الاجتماعي بالمفهوم الشامل ، بل كان على شكل تأمين لبعض المخاطر التي يتعرض لها العامل (حمدان، 2008، ص 94).

وفى دولة الأردن فقد ظهر الضمان الاجتماعي عام 1980، حيث اكتمل بناء المؤسسة الادارية التنظيمية لها، وأخذت تنفذ خططها وبرامجها لمباشرة تسجيل وتامين العاملين المشمولين في الضمان (عيسى، 1989 ص 28– 29). وكان القانون الأردني بالتطور ليتم تعديله أكثر من مرة و بحسب القانون رقم (19 لسنة 2001) فإن قانون الضمان الاجتماعي بالأردن هو برنامج حكومي يقدم أنواع من التأمينات التي يحتاجها العامل.

المعيقات التي أدت إلى الحيلولة من عدم القدرة على تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني (أزمة الثقة بين المواطنين والحكومة).

تعددت المعيقات التي حالت دون اللجوء لإقرار هذا القانون التي سعت العديد من الاتحادات والنقابات إلى عدم العمل بهذا القانون واعتبرت أنَ " الضمان الاجتماعي وصفة من السلطة لسرقة أموال العمال" وظهرت الاعتصامات، التي نظمها الرافضون لقرار قانون الضمان الاجتماعي، وكانت العديد من اللافتات

والشعارات التي بدورها أدت إلى الإشارة لاستغلال السلطة لأموال العمال، وتم وضع العديد من أسماء الشخصيات الذين اعتبروهم ناهبين لجهود العمال.

هناك عدة عوامل أدت إلى فقدان ثقة المواطن بأصحاب القرار ، الذي تم وضع القانون من قبلهم على وجه الخصوص ومنها، احتكرت السلطة الفلسطينية مسودة قرار قانون الضمان الاجتماعي، وإذا داولته تحت طائلة المسؤولية، وأن يكون النقاش فقط داخل الفريق الوطني للضمان الاجتماعي، وعدم اشتراك النقابات والاتحادات بالقرار بصورةٍ فاعلةٍ، بالرغم من أنَ مضمون القانون وطبيعته تهم أغلب شرائح المواطنين الفلسطينيين، وتمس مستقبلهم ومواردهم الاقتصادية ومستقبل عائلاتهم، وجاء هذا القرار بقانون دون طرح مسبق وبصورة عاجلةٍ ومفاجئةٍ مع الكثير من التشريعات الأخرى.

وفي ظل فقدان الثقة بين السلطة الفلسطينية ، والمواطنين فإنَ القضايا الايجابية التي تضمنها قرار قانون الضمان الاجتماعي لم يتم النظر لها، والتي تعتبر تطوير لما ورد في قانون التقاعد رقم (5 للعام 2007). فقد اشتمل قرار قانون الضمان الاجتماعي،" على التأمينات الاجتماعية الآتية: تأمين الأمومة، وتأمين إصابات العمل، والتأمين الصحي، وتأمين البطالة، وتأمين المرض، وتأمين التعويضات العائلية، وتأمين العجز، وتأمين الوفاة"(نص المادة رقم 3 من القرار بقانون).

أتسع القرار بقانون نطاق الفئات المشمولة بالتطبيق، إذ اشتمل العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل الفلسطيني، وغير الخاضعين للتقاعد بموجب "قانون التقاعد رقم (7للعام 2005)، وقانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن الوطني رقم (16 للعام 2004)، والعاملين الفلسطينيين لدى المنظمات الدولية والإقليمية، أو الدبلوماسية، أو السياسية في فلسطين، والعاملين والموظفين في الهيئات المحلية، وخدم المنازل" (نص المادة رقم 4 من القرار بقانون).

كما ألزم قرار قانون الضمان الاجتماعي، أيضاً أن يقوم أرباب العمل على تأمين العمال ضد إصابات العمل، وتأمين الأمومة، وهذا الأمر الذي يزيد من فرص تشغيل النساء، وعدم اللجوء إلى فصلهم أثناء مرحلة الولادة.

الخدمات التي تقدمها مؤسسات الضمان الاجتماعي

يوجد هنالك الكثير من الخدمات التي تقدمها مؤسسات الضمان الاجتماعي، والتي يستفيد منها العامل، وسندرج ذلك مع ما تضمنه القرار بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني كالأتي:

أولا – التأمينات الاجتماعية:

"نظراً للذي تمثله التأمينات الاجتماعية من حاجة ضرورية للإنسان ، وخاصة لرعايته وأسرته من بعده،فقد سعت كافة الدول في العالم إلى إنشاء أنظمة التأمينات لمواطنيها حتى أصبحت برامج التأمينات الاجتماعية هي الهدف الأول الذي تعده الأحزاب في الدول الأوروبية تنافس به في برامجها الانتخابية، فجميع الحكومات الحالية في أوروبا وأمريكا ، كانت برامج التأمينات الاجتماعية وتطويرها والمخافة عليها هي أهم أسباب فوزهم بالحكم "(القرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي).

"تعتبر التأمينات الاجتماعية أحد الوسائل الأساسية بمجال تحقيق الحماية و عليهم،لاجتماعي، بل وأصبحت صناديق التأمينات، هي المحرك الرئيسي للأسواق المالية والاقتصاد العالمي، وأنَ أي تأثير على أي صندوق في الدول المتقدمة ، يؤدى لإنهيار اقتصاد الدولة، بل أصبح النص في دساتير الدول على تحقيق الحماية الاجتماعية، و تأمين الشيخوخة، والعجز، والوفاة، وتامين الرعاية الصحية، والبطالة، والتعويضات، إذ نصت المادة رقم (3) من قرار قانون الضمان الاجتماعي على أن يقوم المجتمع الفلسطيني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة وفقاً للقانون "(قرار بقانون رقم 19 لسنة 2016).

يهدف القرار إلى توفر الحماية الاجتماعية للعاملين بلقطاع الخاص المؤمن عليهم ، ولأسرهم من بعدهم،وذلك عن طريق تجميع وتحصيل الاشتراكات التأمينية واستثمارها، وصرف الحقوق والمزايا التأمينية من معاشات، وتعويضات، ومنح وإعانات.

وتهدف مؤسسة الضمان الاجتماعي "إلى توفير الحماية الاجتماعية المستقرة للمؤمن عليه، وأسرهم عند إنهاء الخدمة، وذلك عن طريق تجميع اشتراكات التأمينات، واستثمار هذه الأموال، وصرف معاشات وتعويضات، وأي مبالغ أخرى مستحقة للمؤمن عليهم والمستحقين من بعدهم والمقرة طبقاً لأحكام القانون واللوائح المذكورة فيه".

التنمية المستدامة

ماهية التنمية المستدامة

ظهر استخدام التنمية المستدام ة في العصر الحالي، وأصبح يتردد كثير اً في مختلف محافل و أروقة العمل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للدول. "وهو عبارة عن نتاج التجارب الدولية، والعمل السياسي والحكومي والمؤسساتي، و أوصل كافة دول العالم إلى ضرورة التأكد على استدامة مواردها، ونشاطها الرسمي وغير رسمي. إ ن التنمية المستدامة من الجهة السياسية، هي فلسفة علمية، وعملية تمتاز بالعقلانية، والحكم الرشيد، وتقف على أسس ومبادئ الديمقراطية، والمجتمع المدني المتفهم لضرورة تحقيق مسارات التنمية" (دوجلاس، 2000، ص 23–25).

إنَ تاريخ "التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي، قد تطور باستمرار وواضح، وقد كان هذا التطور، استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجه المجتمع ، فمنذ بداية القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من مشكلات التنمية الخطيرة، التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا هو الطبيعي في ضل إهمال التنمية للجوانب البيئية، طوال العقود الماضية، فكان لا بد من استحداث فلسفة جديدة تعمل على المساعدة للتغلب على هذه المشكلات، حيث تمخضت الجهود

الدولية باستحداث مفهوم جديد للتنمية، وهو التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك (Our Common Future) ونشر لأول مرة عام 1987" (السكري، 2008، ص 22).

وفي ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1987 عن التنمية حدد مفهوم التنمية المستدامة كالآتي:" هو استخدام الموارد بالمعدل الذي يكون بالإمكان إدامته دون تخفيض المستويات المستقبلية لكن التنمية تضع أمامها المضامين الاجتماعية، فالتنمية المستدامة تتطلب توحيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، لإنتاج تنمية تكون مرغوبة اجتماعيا وقابلة للنمو اقتصادياً (مؤتمر التنمية المستدامة،2019).

عندما ننظر الى التنمية المستدامة في أغلب الدول المتقدمة نلاحظ أنَ الاهتمام بها يكون من جانب دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في صنع القرار، و أيضاً يتم التركيز على مسألة المساواة بين الأجيال وبالأخص فيما يتعلق بالموارد المحدودة، وكانت الدول المتقدمة تستغل انخفاض الأجور في الدول النامية، لتعمل على عدم منافستها اقتصادياً، و أكدت الدول المتقدمة أنهَ يجب على الدول النامية أن تقوم بتعديل نشاطها الاقتصادي، لتحافظ على النشاط الاقتصادي لديها(الفراجي،2015،ص33).

أما بالنسبة للدول النامية، فإن التنمية المستدامة "تكمن في تلبية الاحتياجات البشرية لمواطنيها، ولضمان التنمية الاقتصادية، وبالتالي يكون على الأجيال الحالية من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية، ولو كان ذلك على حساب المحافظة على عدم نقص الموارد الاقتصادية، وقد دعت الدول الصناعية الدول النامية الى المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها، إلا أن الدول النامية أظهرت استياء بالغاً تجاه ذلك التصريح، إذ أنَ الدول النامية تفسر أنَ لهم نفس الحق في تلبية الاحتياجات الأساسية، ويجب أن يقوموا بما قامت به الدول المتقدمة، لتحقيق المستويات المتقدمة للتنمية الاقتصادية "(Mitchell ,2002,81).

جدول 1:

تطور مفهوم التنمية المستدامة

المرحلة	التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبه	محتوى التنمية ودرجة التركيز	اسلوب المعالجة	المبدأ العام التنمية لإنسان
1-	التنمية: النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثاني منتصف ستينات القرن العشرين	اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية. اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الاخرى. (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من اجل إنسان)
2-	التنمية: النمو الاقتصادي التوزيع المادي.	منتصف ستينات – منتصف سبعينات القرن العشرين	اهتمام ك الشاملة:انب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام كبير بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الاخرى. (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من اجل إنسان) الإنسان وسيلة التنمية / تنمية الإنسان.
3-	التنمية الشاملة: الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه.	منتصف سبعينات منتصف ثمانينات القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام كبير بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الاخرى. (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من اجل انسان) الانسان صانع التنمية / تنمية بواسطة الانسان.
4-	التنمية المستديمة: الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام كبير بالجوانب البيئية. اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الاخرى. (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من اجل إنسان) الإنسان وسيلة التنمية / تنمية الانسان. الإنسان صانع التنمية / تنمية بواسطة الإنسان.

المصدر (ابراهيم، 2019، ص 78)

التنمية المستدامة وخصائصها:

تميزت التنمية المستدامة بأنها عملية ديناميكية، تركز على الاستمرارية، الذي يجعلها عملية سياسية واقتصادية، واجتماعية، وتتمتع بمجوعة من الخصائص أهمها:

- هي تنمية مستدامة إذ يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية مستدامة طويلة المدى، وتعتمد على إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية ، إذ يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

- وهي أيضاً تنمية مستدامة، تضع تلبية احتياجات الأفراد في بداية الأولويات، فإنَ من أولوياتها هي: تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من غذاء، وملبس، وتعليم، والخدمات الصحية، وكل ما يختص بتحسين نوعية البشر المادية والاجتماعية (خلفاوي 2017، ص 66).

- وهي تنمية مستدامة تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي، فهي تنمية مستدامة يشترط بها عدم استنزاف الموارد الطبيعية.

- هي تنمية مستدامة متكاملة تقوم على الدمج بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة التنموية، بما يحافظ عليها، ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

- وهي تنمية مستدامة تراعي تلبية احتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض (إبراهيم، 2019، 6-7).

الضمان الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

الضمان الاجتماعي توسع في فلسفته وفي أدواته العلمية، وأصبح يتقدم وبشكل متزايد، فإن التحول في نماذج الضمان مع غايات الإنسان المتسارعة، أدت الى إحداث تغيرات بالعناية الصحية، والتقليل من الفقر، والعمل على تخفيض نسب البطالة، وغيرها من أهداف التنمية المستدامة، التي تساهم جميع الدول بإحداثها بالمجتمع، فإن نظم الضمان الاجتماعي تكون موجودة للاستجابة إلى مخاطر دورة الحياة، غير أنَ طبيعة وحجم هذه المخاطر، سوف يتغير بمرور الزمن، بالاعتماد على تطور الاتجاهات الاقتصادية، والاجتماعية ، وان هناك أهداف للتنمية المستدامة، ستعمل على إحداث تغيرات على نظم الضمان الاجتماعي على مدى العقود القادمة، وسيكون هناك آثار على المجتمع.

يتأثر الضمان الاجتماعي مباشرة بسوق العمل والمتغير سريعا، والذي أصبح يتسم وبشكل متزايد بمهن العمل الأقصر مدة، وقطاعات واسعة، وغير منظمة ووظائف هشة، فالبطالة المتزايدة في أغلب أوساط الشباب، وهجرة العمال هذه كلها مقترنة بارتفاع مستويات التعليم المتطورة لمشاركة المرأة القوة العاملة (Moraru , 2011).

وأنَ هناك عدد من المجالات التي يمكن للضمان الاجتماعي أن يتناول فيها آثار الاتجاهات العالمية للتنمية، كالضغوطات على القوة العاملة، بسبب شيخوخة السكان فذلك سوف يتطلب حوافز لدعم التشغيل، والاحتفاظ بالعمال الأكبر سناً، للتأكد من الشمول الكافي لفئات متنوعة من السكان، وليتم استيعاب وشمول العديد من العمال بالضمان الاجتماعي، لنحدث التنمية المستدامة فإن جميع الدول تسعى الى إدخال جميع الفئات من العمال ضمن إطار الضمان الاجتماعي، كعمال الزراعة وعمال المنازل وعمال الصيد وغيرها من الأعمال التي بدورها تحتفظ على تنمية اجتماعية واقتصادية دائمة (أبو كريمة، 2019، ص66).

التنمية المستدامة وكيف يكون القضاء على الفقر

"من أهداف التنمية المستدامة التخلص من الفقر بكافة أشكاله وأبعاده بحلول عا م (2030). ولا يزال الفقر متفشياً في أوساط لاجئي فلسطين، مع تحمل أولئك الذين يعانون من آثار العدوان (في غزة وفي سوريا) والاحتلال (في الضفة الغربية) والحصار (في غزة) والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي (في لبنان) العبء الأكبر. وقامت الأونروا بتبني نهج شامل للتصدي للفقر وللآثار المدمرة المرتبطة مع أكثر من (70) سنة من التشرد. إن إتاحة الوصول إلى الخدمات الصحية الأولية المجانية والتعليم الأساسي، وفرص سبل العيش والإغاثة والخدمة الاجتماعية وخدمات السكن، فإن الصحة البيئية تعد أموراً حيوية من أجل ضمان أن لاجئي فلسطين لديهم الأساسيات المطلوبة للتغلب على الطبيعة متعددة الأبعاد للفقر، وبالتالي فإن منظمات الضمان الاجتماعي بالعالم، توفر هذا الهدف باستخدام الوسائل المتاحة من ضمن أهداف صناديق الضمان الاجتماعي"(الغرباوي، 2020، ص 86).

التنمية المستدامة وكيف يكون القضاء على الجوع

"إنَ الحق في الغذاء يعد الحق الأساسي الأول من حقوق الأفراد، إذ تعمل الأونروا على حماية ذلك الحق من خلال تقديم معونة نقدية ومواد غذائية أساسية للاجئي فلسطين الأشد عرضة للمخاطر ، والذين بدون ذلك لن يكونوا غير قادرين على تلبية احتياجات استهلاكهم الغذائي. كما تقدم الوكالة أيضاً مساعدة نقدية طارئة ومعونة غذائية طارئة في أوقات الأزمات ، بهدف التقليص من معاناة العائلات المتضررة، وبذلك فإنَ منظمات الضمان الاجتماعي بالعالم توفر هذا الهدف باستخدام الوسائل المتاحة من ضمن أهداف صناديق الضمان الاجتماعي" (مراد،2008، ص33).

التنمية المستدامة والصحة والسلامة الجيدة

"تعني التغطية الصحية العالمية أن كافة الأشخاص يتمتعون بسبيل الحصول للخدمات الصحية، التي يحتاجونها بالوقت والمكان الذي يحتاجونها فيه، بدون أية صعوبات مالية. وأنَ الرعاية الصحية الأولية تقع في صلب مهامها، وهي تعني تقديم الرعاية للأشخاص ومساعدتهم على تحسين صحتهم، أو المحافظة على رفاتهم عوضاً عن مجرد معالجة مرض أو ظرف منفرد. ولطالما كانت الأونروا المزود الرئيس للرعاية الصحية الأولية الشاملة للاجئي فلسطين ما يقارب من (70) عاماً، وذلك في الوقت الذي كانت تساعد فيه الأشد عرضة للخطورة على الوصول للرعاية الثانوية ، وبوجود (144) مركزاً صحياً وحوالي (3,300) موظفاً صحياً في سائر أقاليم عملياتها الخمسة، تقدم الوكالة أكثر من (8,5) مليون استشارة سنوية بالرعاية الصحية الأولية، فإن منظمات الضمان الاجتماعي بالعالم، توفر هذا الهدف باستخدام الوسائل المتاحة من ضمن أهداف صناديق الضمان الاجتماعي " (عبد اللطيف، 2020، ص 66).

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

بات معروفا بأن السلطة الوطنية الفلسطينية، قد نادت بتطبيق القرار بالقانون الخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، إذ يعمل هذا الصندوق على توفير الكثير من المميزات للعامل الفلسطيني ، من تأمين حياة كريمة، وان وجود صندوق الضمان الاجتماعي يعمل على توفير التأمينات الاجتماعية، وتأمينات إصابة العمل، وتأمين المرض، وتأمين البطالة، التي تعتبر من أهداف تحقيق التنمية المستدامة، حيث سيساهم وجود الضمان الاجتماعي بإنشاء المشاريع التنموية ، التي ستحد من البطالة وتخفيض من خط الفقر.

وإنه في ضوء إدراك الباحث لطبيعة مشكلة الدراسة وحيثياتها، فقد قام الباحث في هذه الدراسة بطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما المعيقات التي تحول دون تطبيق قانون الضمان الاجتماعي ، وما هي آثار التطبيق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الاتية:

السؤال الاول: ما المعيقات التي تحول دون تطبيق قانون الضمان الاجتماعي ؟

السؤال الثاني: ما واقع وجود أهداف التنمية المستدامة عند إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي بفلسطين؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (a=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة عند تفعيل قرار إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي بفلسطين، وما معوقاته التي منعت من تفعيله، وأثره إذ تم تفعيله على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك تعزى لمتغيرات: (الحالة الاجتماعية، مقدار الدخل، عدد أفراد الأسرة العاملين، الفئة الوظيفية، وطبيعة عمل المؤسسة، وعدد سنوات الخبرة)؟

شكل 1:

نموذج الدراسة

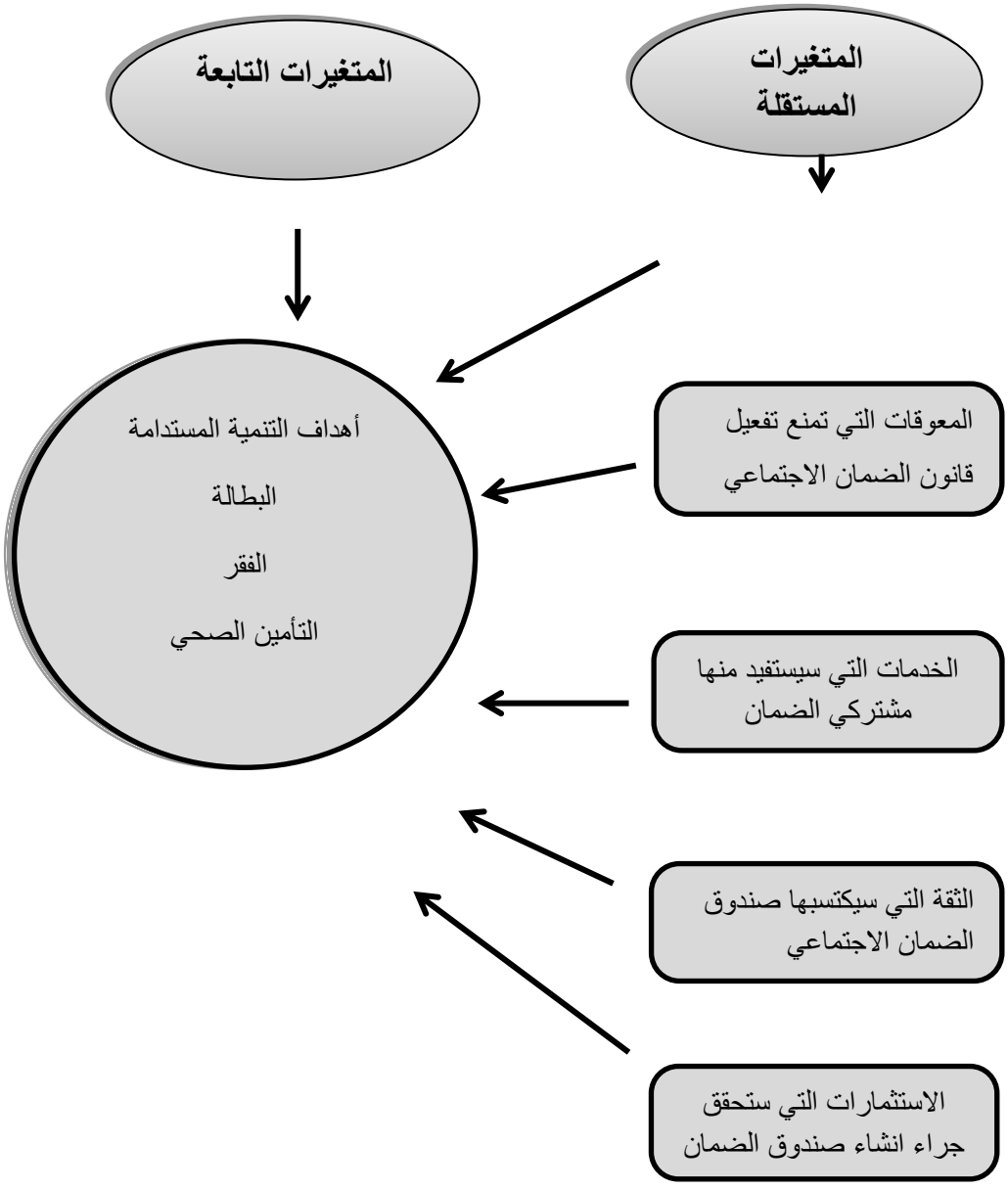

جدول 2:

المتغيرات المستخدمة في الدراسة وطرق قياسها

نوع المتغير	المتغير	طريقة قياسه	المصدر
المتغير المستقل	المعوقات التي تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي	نسبة التعديلات التي تمت على القرار بقانون	(مسارات 2019)
	الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين	الراغبين بالاستفادة من الخدمات التي ستقدم	(الحسبي 2007)
	الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي	نسبة درجة ثقة المشتركين بالأعضاء القائمون على انشاء صندوق الضمان الاجتماعي	(Singh , 2010)
	الاستثمارات التي ستحقق جراء انشاء صندوق الضمان	عدد الراغبين بالاشتراك ليتم استثمار قيمة اشتراكاتهم	(صالح 2005)
المتغير التابع Dependent variable	الجوانب الاقتصادية (البطالة)	قدرة تشغيل قيمة الاشتراكات بمشاريع تنموي	(ماس 2012)
	الجوانب الاجتماعية (الفقر)	قدرة تشغيل قيمة الاشتراكات بمشاريع تنموي	(عباس 2018)
	الخدمات الصحية (التامين الصحي)	مدى زيادة دخل الفرد زيادة نسبة المشتركين بالتامين الصحي	(الجبوري 2019)

تطوير الفرضيات

بناء على الدراسات السابقة التي تظهر أنَ هناك علاقة بين ضرورة وجود صندوق الضمان الاجتماعي، ليعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من تخفيف المعاناة الصحية والمالية، وزيادة فرص العمل من خلال إيجاد استثمارات مالية تعمل على توظيف العمالة المحلية، ومن خلال جمعها للبيانات والقيام بالاختبارات اللازمة لفحص العلاقة ، فإن دراستنا الحالية وتماشياً مع الدراسات السابقة تفترض العلاقة

العكسية بين قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفعيل القرار بقانون (المعطل) الخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبهذا تتبعنا المتغير المستقل وهو وجود قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني (المعيقات)، نجد ان الدراسات السابقة وجدت علاقة ايجابية بين إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة بفلسطين (ماس 2012) حيث أنَ توفر صندوق للضمان الاجتماعي بفلسطين، يساعد على توفير حياة كريمة للعمال وضمان دخل الفرد عند سن التقاعد، وتوفير كثير من الخدمات الاجتماعية الأساسية لحياة الفرد.

وفيما يختص بلمتغير المستقل وهو المعوقات التي أدت الى تعطيل القرار بقانون الخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، كان هناك ضعف بالدراسات المقدمة على هذا القبيل، حيث أن وجود تأثير سياسي على جميع المستويات العاملة يؤدى إلى عدم وجود دراسات تعمل على تعديل المسار، ليتم تفعيل هذا القانون، إنَ توحيد مسار القوى السياسية والمعارضة بفلسطين سيؤثر على إنجاح هذا القانون الذي كان سبب عرقلته ، وهو عدم وجود ثقافة لدى أغلب العاملين بمدى نتائج إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، وبالتالي فإن دراسة" المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات الإستراتيجية" (مسارات 2019).

وجدت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية بين المعوقات التي تعمل على عدم تفعي ل قرار قانون الضمان الاجتماعي، وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفلسطين.

إن توحيد مسار القوى السياسية والمعارضة بفلسطين ، سيؤثر على إنجاح هذا القانون،الذي كان سبب عرقلته هو عدم وجود ثقافة لدى أغلب العاملين بمدى نتائج إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، ويمكن صياغة الفرضية الأولى في الدراسة على النحو الآتي:

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرار إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، وللمعوقات التي أدت إلى تعطيل القرار بالقانون الخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعند النظر للمتغير المستقل الثالث وهو الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان ، نجد أنَ أغلبية الدراسات تتفق مع (صالح 2005، مسارات 2019، Singh , 2010) في نتيجة واحدة وهي أنَ هناك علاقة ايجابية بين الخدمات المقدمة من صندوق الضمان الاجتماعي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،حيث أن الخدمات التي تقدم تؤثر على إحداث عناصر جديدة للفرد، تؤدي إلى تغطية الحاجات الاجتماعية الأساسية له.

واتفقت دراسة (الحسبي 2007) بأنَ الخدمات التي تقدم للمشتركين بجودة عالية، تعمل على إرضاء هذه الفئة مما تتيح لهم باستخدام جميع الوسائل التي يحتاجها الفرد لتوفير سبل الحياة الاجتماعية، وتماشياً مع الدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرضية الثانية في الدراسة على النحو الأتي:

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخدمات التي ستقدمها مؤسسة الضمان الاجتماعي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أما المتغير المستقل الرابع وهو الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي، حيث كان هناك اتفاق في نتيجة أغلبية الدراسات كدراسة (ماس، 2012) ودراسة (مسارات، 2019) ودراسة (Singh , 2010) بأن وجود الثقة يعمل على تحسين أداء صندوق الضمان الاجتماعي، مما يؤدي الى اقبال عدد كبير من المشتركين، الذين يوفرون مدخرات لمثل هذه الصناديق، ففي حال توفرت الثقة وأصبح هناك أشخاص ذو خبرة ومكانة على إحداث الثقة فإنه سيعمل على وضع قرارات تحدث تطوراً للعامل الذي تجعله يتمسك بعضويته بالاشتراك بصندوق الضمان الاجتماعي، الذي سيعمل على وضع خطط تنمويةٍ طويلة الأجل، وبالاعتماد على ذلك يمكن صياغة الفرضية الثالثة في الدراسة وعلى النحو الاتي:

H3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقة التي ستكتسبها مؤسسة الضمان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فيما يخص المتغير المستقل الأخير وهو الاستثمارات، التي ستحقق جراء إنشاء صندوق الضمان فقد اعتمدت الدراسات السابقة كدراسة (صالح،2005) على نسبة الاشتراكات المقتطعة من الأفراد حيث أنَ زيادة هذه النسبة يعمل على أحداث زيادة بالاستثمارات مما تحقق عوائد عالية على ذلك ، الذي بدورة يعمل على إنشاء مشاريع تعمل على توظيف الكثير من العمال العاطلين عن العمل، الذي بدورة تحدث تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالاعتماد على ذلك يمكن صياغة الفرضية الرابعة في الدراسة وعلى النحو الآتي:

H4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الصندوق الاستثماري في مؤسسة الضمان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف إلى أثر تفعيل القرار بقانون الخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي وجودة خدماته التي ستقدم عند إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ سيتم دراسة المعوقات التي عملت على عدم الإحالة لتطبيق القرار بالقانون الخاص بالضمان الاجتماعي، ومدى مساهمة عوائد الضمان الاجتماعي على تحقيق التنمية المستدامة بفلسطين.

وكما أنَ من أهداف الدراسة تقديم التوصيات المرتبطة بنتائج الدراسة من أجل الاستفادة منها من قبل الجهات المعنية وذات العلاقة بموضوع الدراسة، للتمكن من استكمال إقرار هذا القانون.

تهدف الدراسة بشكل رئيسي الى التعرف إلى مدى القدرة على تفعيل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، لبلوغ ما يأتي:

- تقديم مقترحات تسهم في نجاح تفعيل هذا القانون من وجهة نظر موظفي القطاع الخاص.

- التعرف إلى أبرز الخدمات التي سيقدمها صندوق الضمان الاجتماعي لجميع المشتركين، عند تفعيل العمل به لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التعرف إلى أبرز التحديات والعقبات، التي تواجهه السلطة الوطنية الفلسطينية في تفعيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التعرف على مدى قدرة استثمار أموال صندوق الضمان الاجتماعي، لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

"صدر القرار بقانون لصندوق الضمان الاجتماعي (رقم 19 لسنة 2016) كقانون ليتم العمل به بفلسطين، كنتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي بفلسطين، واستهدف الفئات العاملة غير المغطاة بنظم وقوانين تقاعدية أخرى، كالتقاعد المدني، والتقاعد العسكري، مما أبرز الحاجة إلى وجود مظلة اجتماعية اقتصادية تضيف حماية إلى تلك الفئات المنتجة وتمنحها مزيداً من الشعور بالأمن والطمأنينة والاستقرار".

إذ تكمن أهمية الدراسة كونها من الدراسات التي تهتم بإبراز الدور المهم الذي ستقدمه مؤسسة الضمان الاجتماعي على اهداف التنمية المستدامة، ولمؤسسة الضمان الاجتماعي دور كبير في مجالات المجتمع، من صحة، وتعليم، وعلاقات إجتماعية، ليس فقط بوصفها المؤسسة الأكثر ثروة في المجتمع، وإنما حاجة المجتمع الفلسطيني لهذا الصندوق لما سيقدمه من خدمات لشريحة واسعة من كافة العاملين.

إذ كانت العملية لهذا الموضوع لتفعيل ووضع القانون حيز التنفيذ منذ فترات سابقة، إذا اشتملت الدراسات المقدمة من مركز البحوث الفلسطينية على عدة مواضيع ذات صلة قوية بالتعديلات التي يجب العمل عليها لإنجاح ذلك القانون، فقد تطرقت دراسة (ماس، 2012) ودراسة (مسارات، 2019) بهذا الموضوع الذي أدى لاهتمام الكثير من الباحثين

الإضافة العلمية

تتخصص هذه الدراسة في تسليط الضوء على الثغرات التي أعاقت تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني، وأثر تطبيق قانون الضمان الاجتماعي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال عرض المعيقات التي حالت دون تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني، ومن خلال أثر هذه المعيقات على تحسين التنمية المستدامة بفلسطين، إذا استخدمت هذه الدراسة ثلاثة اهداف أساسة وحساسة بالمجتمع الفلسطيني، الذي بات يسعى لتحقيق جميع الأهداف السبعة عشر وبالتركيز على الثلاثة المذكورة، إذ تواجه المناطق الفلسطينية تحديات وصعوبات كبيرة، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أعاق الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مستمر جميع أوجه التنمية في الأراضي الفلسطينية، واستنفذ مصادر الشعب الفلسطيني وطاقاته، كما أضر بالبيئة الفلسطينية، وعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة لذا فإن إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي والوطني، لدعم الجهود الراهنة لتحقيق تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي ، لهو من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

كما وأن التخفيف من حدة الفقر، والبطالة، وتحسين مستوى التعليم، والوضع الصحي في ظل ندرة الموارد المالية، تمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين، فإننا بهذه الدراسة، نسعى لتطوير ما كان من دراسات سابقة، ليكون هناك قبول وواقع عملي على تفعيل القرار بالقانون الخاص بالضمان الاجتماعي الفلسطيني.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية: ستطبق هذه الدراسة الحالية على عينة من موظفي القطاع الخاص في فلسطين.

الحدود المكانية: فلسطين – الضفة الغربية.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة الحالية في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2022/ 2023.

المحددات:

يمكن تحديد نتائج الدراسة في ضوء صدق الأداة وثباتها، وعلى مجتمع الدراسة الذي أخذت منه العينة، وعلى المجتمعات المتشابهة لها في الظروف والخصائص، ومدى موضوعية أفراد العينة عند إجابتهم على فقرات الاستبانة التي وزعت عليهم.

إذ أننا بالرغم من التواصل المباشر مع أفراد العينة للحصول على نتائج سليمة وصحيحة، فقد كان هناك بعض الشركات التي رفضت التعامل بهذا الموضوع لحساسية الموظفين لذلك، وتم التوجه لأصحاب القرار لعمل المقابلات الشخصية ولكن واجهتنا عدة اعتراضات لذلك.

منهجية الدراسة:

للوصول الى إجابات أسئلة الدراسة، وتحقيق أهدافها، والتحقق من صحة فرضياتها، فسيتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لهذه الأغراض، عبر وصف واقع مدى تفعيل قانون الضمان الاجتماعي، ونظرة الشارع الفلسطيني له، وتأثيرات الانقسام الفلسطيني الحاصل وغياب المجلس التشريعي، ومن ثم تحليل انعكاسات ذلك على دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأراضي الخاضعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، عبر استخدام وتوظيف الأدبيات المتعلقة بهذا الشأن، ومن ثم التطرق الى ا لأطر النظرية المتخصصة بالتنمية المستدامة، والمراجع الالكترونية المتخصصة بذلك.

الفصل الثاني

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل توضيحاً لمنهج الدراسة المستخدم، وتحديداُ لمجتمع الدراسة، وعينتها، وأداة الدراسة التي استخدمها الباحث، كذلك توضيح الاجراءات التي سيتبعها الباحث للتحقق من صدق الأداء وثباتها، ومتغيرات الدراسة، وإجراءاتها، وا لأساليب الاحصائية المناسبة في تحليل البيانات، التي ستجمع من عينة الدراسة، وإجراءات تنفيذ الدراسة.

منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي، لملاءمته لموضوع الدراسة، وذلك بغرض الكشف عن المعيقات وأثرها وفي التنمية المستدامة بفلسطين.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع الخاص وبمختلف المؤسسات في الضفة الغربية المحتلة بفلسطين، وحسب الإحصائيات بفلسطين لعام 2021/2020 بلغ عدد العاملين بالقطاع الخاص والأهلي (خمسمئة وعشرة آلاف) موظف وموظفة، وتم التعاون من قبل بعض الشركات في ذلك كشركة الاتصالات الفلسطينية، وبنك القاهرة عمان، وبنك القدس، والمستشفى التخصصي، وبعض من شركات التأمين.

مصادر جمع البيانات

من أجل تغطية الجانب النظري في الدراسة، تم مراجعة الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من رسائل علمية، وأبحاث ومقالات، بالإضافة الى استخدام المواقع الإلكترونية على شبكة الانترنت، أما فيما يتعلق بالجانب

التطبيقي، فقد تم الاعتماد على الاستبانة، التي وزعت على الموظفين الذين طبق عليهم الدراسة في مخلف القطاعات من العاملين بالقطاع الخاص والأهلي.

إجراءات الدراسة

تمت إجراءات الدراسة وفق المعاير الآتية:

- تم مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.
- تم الحصول على كتاب تسهيل مهمة من جامعة النجاح الوطنية الى الجهات المعنية.
- تم الحصول على كتاب تسهيل مهمة من وزارة العمل الفلسطينية، الى الشركات الخاصة العاملة بفلسطين، لحصر عدد المجتمع والعينة في الشركات الخاصة.
- تم تحديد أداة الدراسة، من خلال الرجوع للأدب النظري، والدراسات السابقة، وتدقيقها وأعدادها من خلال عرضها على محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص.
- تم تطبيق أداة الدراسة على أفراد العينة وترك لهم الوقت الكافي للإجابة، والتأكد من أنَ المعلومات التي تم جمعها.
- تم جمع أداة النتائج، بعد التأكد من إجابات أفراد العينة لغايات التحليل الإحصائي.
- تم استخدام المعالجة الإحصائية المناسبة وتحليل إجابات أفراد العينة.
- تم استخلاص النتائج، ووضع التوصيات المناسبة في ضوء ما ستتوصل إليه الدراسة.

المعالجة الاحصائية

قام الباحث باستخدام برنامج الحاسوب الاحصائي spss، لإجراء المعالجة الإحصائية المناسبة.

عينة الدراسة

تم اختيار عدداً من العاملين في القطاع المتخصص بفلسطين، حيث بلغ حجم العينة (مئتان وسبعين) موظفٍ وموظفةٍ من موظفي القطاع المتخصص، وعلى مختلف المستويات من قطاعات البنوك والصحة، والتعليم، والاتصالات ، وبلغت نسبة العينة من المجتمع الكلي ما يقارب (2%)، وتعد هذه النسبة ممثلة لمجتمع الدراسة، ووزع أفراد العينة في الجدول، لتوضيح متغيراتها ، وذلك بالنظر الى جدول رقم (3) ملحق(ج).

أداة الدراسة

لغايات الوصول إلى أهداف الدراسة وا لإجابة عن أسئلتها، عمد الباحث إلى مراجعة ما يتصل بموضوع الدراسة الحالية من ا لأدب النظري، والمراجع، والدوريات، والدراسات السابقة المتصلة بالدراسة الحالية، والاستفادة منها في إعداد استبانة للتعرف إلى صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني وما هي المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلاقتها ببعض المتغيرات في مختلف محافظات فلسطين ، أما الجزء الثاني من الاستبانة فتكون من (58) فقرة موزعة على خمسة ابعاد، وهي كما يأتي :

المتغيرات المستقلة

البعد الاول: الجوانب القانونية (المعيقات) وتكون من (16) فقرة.

البعد الثاني: الجوانب الخدماتية وتكون من (9) فقرة.

البعد الثالث: الجوانب الاستثمارية وتكون من (6) فقرة.

البعد الرابع: جوانب الثقة وتكون من (7) فقرة.

المجموع (38) فقرة

المتغير التابع

البعد الخامس: جوانب التنمية المستدامة وتكون من (20) فقرة.

صدق أداة الدراسة

لغايات التأكد من صدق أداة الدراسة، استخدم الباحث نوعين من الصدق هما:

اولاً: الصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، قام الباحث بإعداد الاستبانة بصورتها ا لأولية كما هوم موضح بالملحق رقم (1)، وتم عرضها على محكمين من ذوي الاختصاص، ومن ذوي الكفاءة والخبرة، ومن أعضاء هيئة تدريس في جامعات بالأردن وفلسطين ، ممن تحدث عن قرار قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين ، وممن يشهد لهم بالكفاءة في كليات الاقتصاد والقانون من ذوي الاختصاص، والبالغ عددهم (5) محكمين كما هو موضح في ملحق الدراسة رقم (2)، وذلك للاستفادة من آرائهم وملاحظاتهم حول الطريقة التي صيغت بها العبارات، ومدى وضوحها، ومناسبتها لموضوع الدراسة، ومدى انتماء كل فقرة للمجال، وللتأكد من أن الاستبانة تقيس ما وضعت من أجله، وقد أجرى الباحث التعديلات المناسبة بناء على توجيه المحكمين.

كما تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على فقرات أداة الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وهي تمثل رقميا (1،2،3،4،5) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس الآتي لأغراض تحليل النتائج:

من 1.00– 1.8 منخفضة جداً.

من 1.8 – 2.60 منخفضة .

من متوسطة.40 متوسطة.

3.4مرتفعة. مرتفعة.

4.20 – 5.00 مرتفعة جداً.

ثانياً: استخدام المعادلة الآتية:

(الحد الأعلى للمقياس (5) – الحد الأدنى للمقياس (1) / عدد الفئات المطلوبة (3)

=(5–1)/3= 1.33

ومن ثم إضافة الجواب (1.33) الى نهاية كل فئة.

ثانياً: الصدق الظاهري

جدول 4:

معاملات الارتباط بين الفقرة والضمان الاجتماعي وتحقيق والتنمية المستدامة

رقم الفقرة	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	رقم الفقرة	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	رقم الفقرة	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
1	0.47	<0.001	21	0.27	<0.001	41	0.43	<0.001
2	0.34	<0.001	22	0.27	<0.001	42	0.57	<0.001
3	0.26	<0.001	23	0.31	<0.001	43	0.43	<0.001
4	0.31	<0.001	24	0.39	<0.001	44	0.57	<0.001
5	0.31	<0.001	25	0.44	<0.001	45	0.42	<0.001
6	0.30	<0.001	26	0.40	<0.001	46	0.31	<0.001
7	0.26	<0.001	27	0.28	<0.001	47	0.59	<0.001
8	0.34	<0.001	28	0.45	<0.001	48	0.52	<0.001
9	0.43	<0.001	29	0.47	<0.001	49	0.31	<0.001
10	0.45	<0.001	30	0.44	<0.001	50	0.32	<0.001
11	0.50	<0.001	31	0.30	<0.001	51	0.30	<0.001
12	0.38	<0.001	32	0.54	<0.001	52	0.59	<0.001
13	0.40	<0.001	33	0.42	<0.001	53	0.52	<0.001
14	0.38	<0.001	34	0.33	<0.001	54	0.55	<0.001
15	0.45	<0.001	35	0.36	<0.001	55	0.41	<0.001
16	0.34	<0.001	36	0.44	<0.001	56	054	<0.001
17	0.23	<0.001	37	0.34	<0.001	57	0.48	<0.001
18	0.41	<0.001	38	0.41	<0.001	58	0.59	<0.001
19	0.34	<0.001	39	0.36	<0.001			
20	0.32	<0.001	40	0.32	<0.001			

بالنظر الى جدول رقم (4) يتبين وجود ارتباط دال إحصائياً وقوي بين كل فقرات الاستبانة ومجالاتها عند مستوى الدالة (0.01)، بينما جاء معامل الارتباط متوسطاً في الفقرات: (2،7، 21، 22، 27)، مما يشير إلى توفر صدق مبنى على أداة الدراسة.

جدول 5:

مصفوفة معاملات الارتباط لمجالات تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بفلسطين لأحداث تنمية مستدامة

الابعاد	قيمة (ر)	الدلالة الاحصائية
بعد الجوانب القانونية: المعيقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني	0.56(متوسط)	<0.001
بعد جانب الخدماتية	0.56(متوسط)	<0.001
بعد الجوانب الاستثمارية	0.87(جيد جدا)	<0.001
بعد الثقة	0.62(متوسط)	<0.001

بالنظر الى جدول رقم (5) يتبين وجود ارتباط قوى ودال إحصائياً بين كل أبعاد القدرة على إنشاء صندوق للضمان الاجتماعي عند مستوى الدالة (0.01)، مما يشير إلى توفر صدق مبني على أداة الدراسة.

بعد التنمية / الجوانب الاقتصادية	0.81	<0.001
بعد التنمية / الجوانب الاجتماعية	0.86	<0.001
بعد التنمية/ الجوانب الصحية	0.81	<0.001

بالنظر الى جدول رقم (5) يتبين وجود ارتباط قوى ودال إحصائياً بين كل أبعاد القدرة على إنشاء صندوق للضمان الاجتماعي عند مستوى الدالة (0.01)، مما يشير إلى توفر صدق مبني على أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال تطبيقها على عينة من العاملين بالشركات الفلسطينية بالقطاع المتخصص والأهلي، ومن ثم تم استخراج معامل كرونباخ ألفا (Cronbach – Alpha) لإيجاد الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

جدول 6:

مصفوفة معاملات الارتباط (كرونباخ ألفا) لفقرات الدراسة الخاصة بمدى القدرة على انشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني والتمكن من تحقيق التنمية المستدامة في كل مجال من مجالات الدراسة

الابعاد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
بعد الجوانب القانونية: (المعيقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني)	16	0.19
بعد جانب الخدماتية:(الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشتركين)	9	0.22
بعد الجوانب الاستثمارية (الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان)	6	0.11
بعد الثقة (الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي)	7	0.15
الدرجة الكلية للضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة	48	0.63
بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) الجوانب الاقتصادية	8	0.35
بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) الجوانب الاجتماعية	7	0.33
بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) الخدمات الصحية	5	0.04
الدرجة الكلية لتحقيق التنمية المستدامة	20	0.70
الدرجة الكلية للاستبانة	57	0.81

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيمة معامل الثبات لصندوق **الضمان الاجتماعي الفلسطيني** المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة بلغت (0.63)، بلغت (0.70) لتحقيق التنمية المستدامة، كما بلغت قيمة معامل الثبات على الاستبانة ككل (0.81)، وهي بشكل عام معاملات ثبات عالية جداً مما يشير إلى دقة أداة وثبات أداة القياس.

الأساليب الإحصائية المستخدمة بالدراسة

قام الباحث باستخدام برنامج الحاسوب الإحصائي (spss) لإجراء المعالجة الاحصائية المناسبة، وذلك بإستخدام الاختبارات التالية:

- للإجابة عن السؤال الأول تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعيارية.

- تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach – alpha)، لإيجاد معادل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيداً لإدخالها للحاسوب، لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد تم إدخالها وذلك بإعطائها أرقاماً معينة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، بحيث كلما زادت الدرجة، زادت أهمية المقياس، وزادت درجة القبول والموافقة، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول 7:

تحويل الإجابات اللفظية الى إجابات رقيمة لإدخالها على برنامج التحليل الاحصائي spss

الإجابة اللفظية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الإجابة بالأرقام	5	4	3	2	1

تصحيح المقياس:

بهدف تقدير درجات الاستجابة وفق مقياس الدراسة، قامت الباحث باعتماد التدريج الآتي الذي يقسم مدى الاستجابة الى خمس فئات تقديرية، على النحو الأتي:

طول الفئة = 0.8 = 1-5 / 5

وبناء عليه، تم تكوين جدول التقديرات الخاصة بدرجات الاستجابة كمفتاح قياسي، بحيث يتم الاعتماد عليه في تقدير درجات الاستجابة كما يأتي:

جدول 8:

مفتاح الفئات التقديرية لدرجات الاستجابة

الفئة	التقدير	الدالة في الاستبانة
1 – أقل من 1.8	منخفض جداً	غير موافق بشدة
1.8 أقل من 2.6	منخفض	غير موافق
2.6 أقل من 3.4	متوسط	محايد
3.4 – أقل من 4.2	مرتفع	موافق
4.2 –5	مرتفع جداً	موافق بشدة

الفصل الثالث

نتائج الدراسة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصل إليها الباحث من خلال استجابة أفراد عينة الدراسة حول **صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لتساؤلات الدراسة وفرضياتها.**

عرض نتائج أسئلة الدراسة:

عرض نتائج السؤال الأول:

السؤال الاول: ما واقع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي بفلسطين؟

جدول 9:

المتوسطات الحسابية لمعيقات إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني والدرجة الكلية على تحقيق التنمية المستدامة حسب الأهمية.

الابعاد	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
بعد الجوانب القانونية(المعيقات)	3.59	مرتفع
بعد جانب الخدماتية	3.88	مرتفع
بعد الجوانب الاستثمارية	3.78	مرتفع
بعد الثقة	3.73	مرتفع
بعد التنمية	3.56	مرتفع
الكل	3.7	مرتفع

تشير البيانات في الجدول (9) أن الرغبة بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي (3.7)، وجاء أعلى أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي البعد الخدماتي بمتوسط حسابي (3.88)، تلاه البعد الاستثماري بمتوسط حسابي (3.78)، تلاه بعد الثقة بمتوسط حسابي (3.73)، تلاه البعد القانوني

بمتوسط حسابي (3.59)، وأخيرا بعد التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (3.56)، وفيما يلي عرض لكل بعد من أبعاد قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني:

- بعد الجوانب القانونية:

أ. معيقات عدم الحيلولة دون تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي:

جدول 10:

المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	فقرات الجوانب القانونية: أ. معيقات عدم الحيلولة دون تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
3	1	يحمي قانون الضمان الاجتماعي العمال من استغلالهم من قبل أرباب العمل	3.8	مرتفع
10	2	وجد قانون الضمان الاجتماعي، لضمان مستقبل العاملين وعوائلهم	3.79	مرتفع
7	3	اشتمل قانون الضمان الاجتماعي على حظر التمييز في ظروف وشروط العمل	3.78	مرتفع
5	4	احتوى قانون الضمان الاجتماعي على بنود يضمن للمرأة العمل بكرامة وتشاركية	3.71	مرتفع
9	5	يراعي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني الجديد تطبيق مستوى عادل من الاجور	3.7	مرتفع
4	6	تضمنت بنود قرار الضمان الاجتماعي على عدة فقرات تضمن حياة كريمة للعامل المشترك بالضمان	3.66	مرتفع
6	7	يعد قانون الضمان الاجتماعي معززاً لقانون العمل والتقاعد المدني	3.64	مرتفع
8	8	تمثل بنود بقانون الضمان الاجتماعي، الحد الأدنى لحقوق العامل التي لا يجوز التنازل عنها	3.61	مرتفع
1	9	التوقيت مناسب لإصدار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لتطوير بيئة والاعمال والسعي لتحقيق التنمية المستدامة	3.41	مرتفع
2	10	قانون الضمان الاجتماعي مرن ويشتمل جميع العاملين	2.81	متوسط
		الكل	3.59	مرتفع

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (10) أن معظم فقرات بعد الجوانب القانونية (القرار بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني) جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (يحمي قانون الضمان الاجتماعي العمال من استغلالهم من قبل أرباب العمل) بمتوسط حسابي (3.8)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (وجد قانون الضمان الاجتماعي، لضمان مستقبل العاملين وعوائلهم) بمتوسط حسابي (3.79)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (اشتمل قانون الضمان الاجتماعي على حظر التمييز في ظروف وشروط العمل) بمتوسط حسابي (3.78)، والفقرة التي تنص على (احتوى قانون الضمان الاجتماعي على بنود يضمن للمرأة العمل بكرامة وتشاركية) بمتوسط حسابي (3.71)، تلاها الفقرة التي تنص على (يراعي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني الجديد تطبيق مستوى عادل من الأجور) بمتوسط حسابي (3.7)، تلاها الفقرة التي تنص على (تضمنت بنود قرار الضمان الاجتماعي على عدة فقرات تضمن حياة كريمة للعامل المشترك بالضمان) بمتوسط حسابي (3.66)، تلاها الفقرة التي تنص على (يعد قانون الضمان الاجتماعي معززاً لقانون العمل والتقاعد المدني) بمتوسط حسابي (3.64)، تلاها الفقرة التي تنص على (تمثل بنود بقانون الضمان الاجتماعي، الحد الأدنى لحقوق العامل التي لا يجوز التنازل عنها) بمتوسط حسابي (3.61)، تلاها الفقرة التي تنص على (التوقيت مناسب لإصدار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لتطوير بيئة والأعمال والسعي لتحقيق التنمية المستدامة) بمتوسط حسابي (3.41)، وجاءت الفقرة الأخيرة متوسطة و التي تنص على (قانون الضمان الاجتماعي مرن ويشتمل جميع العاملين) بمتوسط حسابي (2.81).

- بعد الجوانب القانونية:

ب. المعيقات التي أدت الى تعطيل العمل بقرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني:

جدول 11:

المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	فقرات الجوانب القانونية: ب. المعيقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
14	1	ضعف تطبيق قانون الضمان الاجتماعي وجود الاحتلال الاسرائيلي	4.09	مرتفع
12	2	عدم الأخذ بموقف الأحزاب التي دعت الى إحداث المرونة في التعديلات على حقوق العامل الفلسطيني.	3.91	مرتفع
13	3	يوجد فراغ تشاركي مع معارضي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني	3.91	مرتفع
11	4	عدم الاعتماد على مبدأ الحوار الاجتماعي الوطني الواسع مع الفريق الوطني الذي يعمل على تأسيس الضمان الاجتماعي	3.89	مرتفع
15	5	يؤجل أصحاب القطاع المتخصص والشركات المسيطرة تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني	3.8	مرتفع
16	6	يضع أصحاب القطاع الخاص أفكار سلبية بمعتقدات العمال حول قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لتجنب دفع الحقوق لهم	3.66	مرتفع
		الكل	3.88	مرتفع

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (11) أن معظم فقرات بعد الجوانب القانونية (المعيقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني) جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة

مرتفعة الفقرة التي تنص على (ضعف تطبيق قانون الضمان الاجتماعي وجود الاحتلال الإسرائيلي) بمتوسط حسابي (4.09)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(عدم الأخذ بموقف الأحزاب التي دعت الى إحداث المرونة في التعديلات على حقوق العامل الفلسطيني) بمتوسط حسابي (3.91)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(يوجد فراغ تشاركي مع معارضي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني) بمتوسط حسابي (3.91)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(عدم الاعتماد على مبدأ الحوار الاجتماعي الوطني الواسع مع الفريق الوطني الذي يعمل على تأسيس الضمان الاجتماعي) بمتوسط حسابي (3.89)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(يؤجل أصحاب القطاع المتخصص والشركات المسيطرة تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني) بمتوسط حسابي (3.80)، وجاءت الفقرة الأخيرة التي تنص على(يضع أصحاب القطاع الخاص أفكار سلبية بمعتقدات العمال حول قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لتجنب دفع الحقوق لهم) بمتوسط حسابي (3.66).

بعد جانب الخدماتية:(الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشتركين)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (12) ملحق (ج) أن معظم فقرات بعد جانب الخدماتية: (الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشتركين) جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة **التي تنص على** (يوفر صندوق الضمان الاجتماعي حرية الاشتراك للأشخاص غير العاملين في شركات منتظمة (أصحاب المهن الحرة) بمتوسط حسابي (4.09)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (يوفر صندوق الضمان الاجتماعي أجور العمال في حالات إستثنائية (ترك العمل، الحروب الصحية...الخ) بمتوسط حسابي (3.91)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(سوف تغطي مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني جميع العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل) بمتوسط حسابي (3.80)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(يغطي صندوق الضمان الاجتماعي تكاليف العلاج، والولادة للمرأة العاملة الحامل) بمتوسط حسابي (3.78)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(ستؤمن مؤسسة الضمان الاجتماعي الاحتياجات الأساسية للعامل ولأفراد أسرته) بمتوسط حسابي

(3.71)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(يوفر صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني للعمال رواتب شهرية للعاطلين عن العمل، والعمال غير القادرين عليه) بمتوسط حسابي (3.71)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(يوفر صندوق الضمان الاجتماعي التكاليف الألزامية الأساسية للعامل: من شيخوخة، وعجز، وإصابات العمل، وأمراض الناتجة عن المهنة، والوفاة الطبيعية) بمتوسط حسابي (3.67)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(يقضي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني على ظاهرة عدم المساواة بين العمال) بمتوسط حسابي (3.66)، وجاءت الفقرة الأخيرة التي تنص على (تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي، على توفير دخل منتظم ومستمر للعامل) بمتوسط حسابي (3.64).

بعد الجوانب الاستثمارية (الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (13) ملحق (ج) أن معظم فقرات بعد الجوانب الاستثمارية (الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان) جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (يمنح قانون الضمان الاجتماعي قروض ميسرة للعمال) بمتوسط حسابي (3.8)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على(تستخدم الإشتراكات الشهرية في مشاريع استثمارية) بمتوسط حسابي (3.79)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (بوجود خطط وتطوير الاستثمار تحدث دورات اقتصادية جديدة تسهم في إحداث التنمية المستدامة بالدولة) بمتوسط حسابي (3.78)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تحدث استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي خدمات جديدة للمشتركين) بمتوسط حسابي (3.71)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تسهم الأموال المتحققة للصندوق في إنشاء استثمارات رأسمالية لغرض انعاش اقتصاد الدولة) متوسط حسابي (3.66)، وجاءت الفقرة الأخيرة التي تنص على (ينهض ويتطور الاقتصاد من خلال استثمار مردود صندوق الضمان الاجتماعي) متوسط حسابي (3.64).

بعد الثقة (الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (14) ملحق (ج) أن معظم فقرات بعد الثقة (الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي) جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تتمتع الهيئات والمؤسسات القائمة على صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني) بمتوسط حسابي (3.86)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تحافظ إدارة صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني على خصوصيات جميع المشتركين) بمتوسط حسابي (3.80)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (يجب أن يكون هناك ضامن لتحقيق أهداف صندوق الضمان الاجتماعي) بمتوسط حسابي (3.71)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (الإدارة القائمة على صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني هي إدارة مستقلة مالياً وإدارياً) بمتوسط حسابي (3.67)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تعزيز وتطوير قدرات الشركات الوطنية بإيجاد الخبرة اللازمة في هذا المجال) بمتوسط حسابي (3.66)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تعمق ثقة المواطن بالسلطة المنفذة للقرار ذات الخبرات التي تؤهلها للعمل) بمتوسط حسابي (3.41)، وجاءت الفقرة الأخيرة بدرجة متوسطة والتي تنص على (يجب أن تشكل هيئة مستقلة لإدارة صندوق الضمان الاجتماعي أو يدار من هيئات خارجية مستقلة) بمتوسط حسابي (2.81).

السؤال الثاني: ما واقع وجود أهداف التنمية المستدامة عند انشاء صندوق الضمان الاجتماعي بفلسطين؟

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (15) ملحق (ج) أن وجود صندوق الضمان الاجتماعي جاء له اثر في إحداث اهداف التنمية المستدامة جاء مرتفعا بمتوسط حسابي (3.72)، وجاءت أعلى اهداف التنمية المستدامة وهي الجوانب الاجتماعية بمتوسط حسابي (3.74)، تلاه الجوانب الاقتصادية بمتوسط

حسابي (3.71)، وأخيرا الخدمات الصحية بمتوسط حسابي (3.70)، وفيما يلي عرض لكل جانب من أهداف التنمية المستدامة:

- الجوانب الاقتصادية

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (16) ملحق (ج) أن جميع فقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الجوانب الاقتصادية جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني يزيد دخل العامل، ويخفف ظاهرة الفقر) بمتوسط حسابي (3.80)، تلاها الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، يعمل على تطوير الموارد البشرية لمحاربة البطالة) بمتوسط حسابي (3.80)، تلاها الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي، تحفز العامل وبكفاءة عالية، وزيادة الدخل القومي) بمتوسط حسابي (3.79)، تلاها الفقرة التي تنص على (يسهم وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني في الحد من الفقر والبطالة لمساهمتها في مراقبة الأجور وضمان عدالتها) بمتوسط حسابي (3.71)، تلاها الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة مضمونة تدعم العاملين يؤدي الى عمل الموظف بكل أمانه وإخلاص) بمتوسط حسابي (3.66)، تلاها الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني يقلل التفاوت في مستوى الدخل) بمتوسط حسابي (3.66)، تلاها الفقرة التي تنص على (تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني على تخفيف الفقر والجوع، كونها تراقب النقص في دخل العامل) بمتوسط حسابي (3.66)، وأخيراً الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي تؤدي إلى تعزيز ثقة العاملين وضمان ولاءهم لمؤسستهم) بمتوسط حسابي (3.64).

- **الجوانب الاجتماعية**

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (17) ملحق (ج) أن جميع فقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الجوانب الاجتماعية جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على رفاهية العامل) بمتوسط حسابي (3.80)، تلاها الفقرة التي تنص على (يجب أن تغطي مؤسسة الضمان الاجتماعي جميع قطاعات وجغرافية الدولة لضمان عدم هجرة الأيدي العاملة وحدوث تغيرات ديمغرافية) بمتوسط حسابي (3.80)، تلاها الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة ضامنة لتوفير دخل كافٍ للعامل يوفر له حياة كريمة) بمتوسط حسابي (3.78)، تلاها الفقرة التي تنص على (تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على تنمية الموارد البشرية، من خلال برامج التوعية والتدريب، كونها العنصر الأساسي للتنمية المستدامة) بمتوسط حسابي (3.78)، تلاها الفقرة التى تنص على (تربط مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، الحاضر بالمستقبل للعامل، وتضمن حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة) بمتوسط حسابي (3.71)، تلاها الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، يضمن إنصاف العاملين بالخدمات الاجتماعية) بمتوسط حسابي (3.66)، وأخيراً الفقرة التي تنص على (مشاريع مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني تقلل من قدوم العمال من القرى إلى المدن، لأحداث التنمية بالمناطق المغلقة) بمتوسط حسابي (3.64).

- **الخدمات الصحية**

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (18) ملحق (ج) أن جميع فقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الخدمات الصحية جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على تحسين صحة العاملين، وتوسيع نطاق الخدمات، ونشر المعرفة الصحية) بمتوسط

حسابي (3.78)، تلاها الفقرة التي تنص على (توفر مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، والمؤسسات الصحية التابعة، برامج توعوية، للحد من الإنجاب لإحداث توازن وتنمية بشرية) بمتوسط حسابي (3.71)، تلاها الفقرة التي تنص على (تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على توفير المساواة بين الرجل العامل والمرأة العاملة) بمتوسط حسابي (3.66)، وأخيراً الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، و رعاية صحية أفضل، يحقق مردوداً للعامل ويحقق التنمية المستدامة) بمتوسط حسابي (3.64).

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (a=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة على مقياس مدى تفعيل قرار إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي أثره على إحداث التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات: (الحالة الاجتماعية، مقدار الدخل، عدد أفراد الأسرة العاملين، الفئة الوظيفية، وطبيعة عمل المؤسسة، وعدد سنوات الخبرة)؟

إختبار هذا السؤال من خلال إختبار الفرضية التي تنص على: "لا توجد فروق بين وجهات نظر المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لاختلاف متغيراتهم الديمغرافية (الحالة الاجتماعية، مقدار الدخل، عدد أفراد الأسرة العاملين، الفئة الوظيفية، وطبيعة عمل المؤسسة، وعدد سنوات الخبرة) "، وللإجابة على هذه الفرضية فقد تم استخدام إختبار T لدلالة الفروق بين المتوسطات، وكذلك اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات.

حسب متغير الحالة الاجتماعية:

يتضح من الجدول رقم (19) ملحق (ج) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث كانت

الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) وهي غير دالة إحصائيا، كما أن قيمة " ت " المحسوبة (0.24) أقل من قيمة " ت " الجدولية ($\alpha \leq 0.05$).

حسب متغير العمر:

يتضح من الجدول رقم (20) ملحق (ج) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير العمر، حيث كانت الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهي غير دالة إحصائياً. كما أن قيمة " ت " المحسوبة ($\alpha \leq 0.05$) أقل من قيمة " ت " الجدولية ($\alpha \leq 0.05$).

حسب متغير مستوى التعليم:

يتضح من الجدول رقم (21) ملحق (ج) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير مستوى التعليم، حيث كانت الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهي غير دالة إحصائياً. كما أن قيمة " ف " المحسوبة (0.10) اكبر من قيمة " ف " الجدولية.

حسب متغير الدخل الشهري

يتضح من الجدول رقم (22) ملحق (ج) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الدخل الشهري ، حيث كانت الدلالة الإحصائية

(α≤ 0.05)، وهي غير دالة إحصائياً. كما أن قيمة " ف " المحسوبة (0.17) اكبر من قيمة " ف " الجدولية.

حسب متغير عدد أفراد الأسرة

يتضح من الجدول رقم (23) ملحق (ج) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ 0.05) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة ، حيث كانت الدلالة الإحصائية (α≤ 0.05)، وهي غير دالة إحصائياً. كما أن قيمة " ف " المحسوبة (0.05) اكبر من قيمة " ف " الجدولية.

حسب متغير طبيعة عمل المؤسسة التي تعمل بها

يتضح من الجدول رقم (24) ملحق (ج) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ 0.05) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير طبيعة عمل المؤسسة التي تعلم بها ، حيث كانت الدلالة الإحصائية(α≤ 0.05)، وهي غير دالة إحصائياً. كما أن قيمة " ف " المحسوبة (0.10) اكبر من قيمة " ف " الجدولية.

حسب متغير الفئة الوظيفية:

يتضح من الجدول رقم (25) ملحق (ج) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ 0.05) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الفئة الوظيفية ، حيث كانت الدلالة الإحصائية

($\alpha \leq 0.05$)، وهي غير دالة إحصائياً. كما أن قيمة " ف " المحسوبة (0.42) اكبر من قيمة " ف " الجدولية.

حسب متغير عدد سنوات خبرات العملية / الإدارية:

يتضح من الجدول رقم (26) ملحق (ج) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير مستوى التعليم، حيث كانت الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهي غير دالة إحصائياً. كما أن قيمة " ف " المحسوبة (0.11) اكبر من قيمة " ف " الجدولية.

النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

عرض نتائج الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرار إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، وللمعوقات التي أدت إلى تعطيل القرار بالقانون الخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

للإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين أبعاد انشاء صندوق الضمن الاجتماعي وابعاد تحقيق اهداف التنمية المستدامة بفلسطين، ويتضح ذلك في الجدول رقم (27) ملحق (ج) وجود ارتباط طردي بين ابعاد انشاء صندوق الضمن الاجتماعي وابعاد تحقيق اهداف التنمية المستدامة بفلسطين، وكانت العلاقة ايضاً طردية بين المعوقات والقدرة على تحيق اهداف التنمية المستدامة حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.625)، وهو معامل ارتباط قوي، وقد جاءت معاملات ارتباط ابعاد انشاء صندوق الضمن الاجتماعي وابعاد تحقيق اهداف التنمية المستدامة بفلسطين مجتمعة: القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي الفلسطيني بمعامل ارتباط (0.63) تلاه بعد المعوقات التي

تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي بمعامل ارتباط (0.43)، تلاه بعد الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين بمعامل ارتباط (0.43)، تلاه بعد الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي بمعامل ارتباط (0.81)، وأخيرا بعد الاستثمارات التي ستحقق جراء إنشاء صندوق الضمان بمعامل ارتباط (0.40).

عرض نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني (البعد القانوني " المعيقات" ، البعد الخدماتي، بعد الاستثمار، بعد الثقة) وبعد الجوانب الاقتصادية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، ويتضح ذلك في الجدول رقم (28) ملحق (ج) وجود ارتباط طردي بين أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الجوانب الاقتصادية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.58)، وهو بشكل عام معامل ارتباط متوسط، وقد جاءت معاملات ارتباط أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الجوانب الاقتصادية بدرجة متوسطة: البعد القانوني (القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي) بمعامل ارتباط (0.48)، تلاه البعد القانوني: المعوقات التي تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي بمعامل ارتباط (0.47)، تلاه البعد الخدماتي: الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين بمعامل ارتباط (0.31)، تلاه بعد الثقة: الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي بمعامل ارتباط (0.84)، وأخيراً بعد الاستثمار الاستثمارات التي ستحقق جراء إنشاء صندوق الضمان بمعامل ارتباط (0.40).

عرض نتائج الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخدمات التي ستقدمها مؤسسة الضمان الاجتماعي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتضح ذلك في الجدول رقم (29) ملحق (ج) وجود ارتباط طردي بين أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الجوانب الاجتماعية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.61)، وهو بشكل عام معامل ارتباط متوسط، وقد جاءت معاملات ارتباط

أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الجوانب الاجتماعية بدرجة متوسطة : البعد القانوني (القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي " المعيقات ") بمعامل ارتباط (0.64)، تلاه البعد القانوني: المعوقات التي تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي بمعامل ارتباط (0.42)، تلاه البعد الخدماتي: الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين بمعامل ارتباط (0.41)، تلاه بعد الثقة: الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي بمعامل ارتباط (0.75)، وأخيراً بعد الاستثمار الاستثمارات التي ستحقق جراء إنشاء صندوق الضمان بمعامل ارتباط (0.42).

عرض نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقة التي ستكتسبها مؤسسة الضمان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتضح ذلك في الجدول رقم (30) ملحق (ج) وجود ارتباط طردي بين أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الخدمات الصحية ، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.63)، وهو بشكل عام معامل ارتباط متوسط، وقد جاءت معاملات ارتباط أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الخدمات الصحية بدرجة متوسطة : البعد القانوني (القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي) بمعامل ارتباط (0.60)، تلاه البعد القانوني: المعوقات التي تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي بمعامل ارتباط (0.44)، تلاه البعد الخدماتي: الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين بمعامل ارتباط (0.45)، تلاه بعد الثقة: الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي بمعامل ارتباط (0.78)، وأخيراً بعد الاستثمار الاستثمارات التي ستحقق جراء إنشاء صندوق الضمان بمعامل ارتباط (0.46).

عرض نتائج الفرضية الرابعة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوائد الصندوق الاستثماري في مؤسسة الضمان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، للإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة حول قرار إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي ومدى استثمار الأموال التي ستحقق أهداف التنمية المستدامة ويتضح ذلك

في الجدول رقم (31) ملحق (ج) وجود دور مرتفع قرار إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي والمعيقات التي أدت الى تعطيل القرار بقانون والخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بمتوسط حسابي (3.704) وانحراف معياري (1.252).

يتضح من الجدول رقم (32) ملحق (ج) جود ارتباط طردي بين إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني على تحقيق اهداف التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.81).

ولمعرفة درجة التأثير فقد استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) تأثير صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة، حيث يشير الجدول رقم (33) ملحق (ج) الى ان هناك علاقة إيجابية (موجبة) بين المتغير التابع (اهداف التنمية المستدامة) والمتغير المستقل (صندوق الضمان الاجتماعي) حيث تبين أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرين (0.67) إذ يتضح ان هناك ترابط بين إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، وبين الجدول أن المتغير المستقل (صندوق الضمان الاجتماعي) يؤثر إيجاباً على المتغير التابع (اهداف التنمية المستدامة) بمعدل (1.274) وأن التأثير ذو دلالة إحصائية، ويتضح ذلك من خلال قيمة الدلالة الإحصائية التي كانت أقل من ($\alpha \leq 0.05$) ، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي ان صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة لها أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على تحقيق اهداف التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفصل الرابع

تفسير نتائج الدراسة ومناقشتها

المقدمة

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة مرتبة حسب أسئلتها، والتي تهدف الى " صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة " كما تضمن هذا الفصل الاستنتاجات والتوصيات.

مناقشة نتائج الدراسة

مناقشة نتائج السؤال الأول: ما واقع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي بفلسطين؟

أشارت إعادة توزيع الثروة في تخفيض الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وإحداث المكانة الصحية ، وأن واقع صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة جاء مرتفعاً:

ويعزو الباحث ذلك الى ان السياسة العامة لصندوق الضمان الاجتماعي والقرار المتمثل به لدى الحكومة الفلسطينية بأهمية العمال والاهتمام بهم من خلال تحسين الأداء والنهوض بتنمية الاجراءات والتعليمات بما يضمن تحقيق النزاهة والشفافية بجميع الشركات، وهذا يتطلب اتباع سياسات واضحة وشفافة ليتم إقرار قانون الضمان الاجتماعي وبالتشاور مع جميع الأطراف، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (ماس، 2012)، والتي أظهرت وجود مستوى مرتفع لتفعيل قانون الضمان الاجتماعي، وكان مستوى كل من البعد القانوني والبعد الخدماتي مرتفعاً.

- الجوانب القانونية (المعيقات)

- القرار بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني (المعيقات)

- أشارت النتائج ان نعظم فقرات البعد القانوني للقرار بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني جاءت مرتفعة:

ويعزو الباحث ذلك الى ان السياسة العامة التي اتخذت لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي، وضمن أهدافه الاستراتيجية في التعديلات الأخيرة للقانون، والتي ضمت الكثير من تطوير في الحقوق العمالية بناء على المطالبات التي تمت اثناء طرح القانون، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (ماس،2012) والتي توصلت الى نتيجة مفادها ان يتم إحداث تطوير للقانون، ليتم التفعيل الجذري للقانون والعمل عليه.

بعد الجوانب القانونية (المعيقات)

المعيقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني

أشارت النتائج أن معظم الفقرات جاءت مرتفعة:

ويعزو الباحث ذلك الى قانون الضمان الاجتماعي، انه كان هناك فقرات كثيرة بحاجة الى التعديلات ولم يتم التشاور مع الجهات الأخرى للخروج بنتيجة مناسبة وصيغة قانون جيد، والاعتراضات التي تمت من الشركات الخاصة حيث كان لها الدور الكبير بعدم إفهام العمال على بنود القانون،واتفقت مع دراسة (مسارات،2019) والتي توصلت الى نتيجة مفادها بأن يتم الأخذ بالتعديلات التي توصلت لها الدراسة.

بعد جانب الخدماتية:(الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشتركين)

أشارت النتائج ان معظم الفقرات جاءت مرتفعة:

ويعزو الباحث ذلك الى التزام صندوق الضمان بوجد الخدامات التي تعطى العامل الراحة في التعامل مع المؤسسة، وان تكون المؤسسة شاملة لجميع الخدمات التي تواكب التطورات التكنولوجية، ودمج جميع

الخدمات التي تقدم مع القطاع الخاص وان يكون هناك نموذج موحد للعمل ضمنه، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الحسبي، 200) حيث توصلت الدراسة الى ان وجود الخدمات وتطورها تؤدي الى زيادة بالاشتراكات وتطور المؤسسة ونموها.

بعد الجوانب الاستثمارية (الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان)

أشارت النتائج ان معظم الفقرات جاءت مرتفعة:

ويعزو الباحث ذلك الى السياسة التي سوف تتبعها مؤسسة الضمان الاجتماعي، لتعمل على تحقيق الاستثمارات التي تؤدي للنهوض بالمؤسسة، وعند إحداث هذا النهوض يعمل على الإسهام في إنشاء استثمارات رأسمالية لغرض إنعاش الاقتصاد بالدولة، وذلك من خلال تحصيل الاشتراكات من المشتركين، واتفق هذه الدراسة مع دراسة (صالح، 2005) حيث توصلت الدراسة الى ان زيادة عدد المشتركين له القدرة على زيادة الاستثمارات.

بعد الثقة (الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي)

أشارت النتائج ان معظم الفقرات جاءت مرتفعة:

ويعزو الباحث الى مصدر القرار، إذا ان السلطة الفلسطينية لا تتمتع بثقة عالية لدى كافة المواطنين مما يعطي عدم تفعيل القرار الصادر لإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، لأنه إذا تم إصدار القرار من جهة مستقلة وذات ثقة عالية فإن ذلك يعمل على النهوض والسرعة بتطبيق القرار كما هو موجود بالدول المجاورة، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (karlan ,2008) حيث توصلت الدراسة الى ان مصدر الثقة أساسي في الصندوق وان الجهة التي تعمل بالمؤسسة هي مصدر القوة لها.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: ما واقع وجود أهداف التنمية المستدامة عند انشاء صندوق الضمان الاجتماعي بفلسطين؟

أشارت النتائج ان مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، جاء مرتفعا.

ويعزوا الباحث ذلك الى تطبيق قانون الضمان الاجتماعي، والمتمثل بان وجود مؤسسة للضمان الاجتماعي تعمل على زيادة الاهتمام بالعاملين، وتوسيع نطاق العمل لهم، ومواكبة ما يحدث من تغيرات إبان العمل، الذي بدورة تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي على تحقيق الكثير من الأهداف، والتي بدورها تعمل على إحداث تنمية ولفترات طويلة، واختلفت هذه الدراسة مع دراسة (عباس، 2018) حيث توصلت الدراسة الى ان التنمية التي تحدثها صناديق الضمان ليست تنمية مستدامة ولكنها تنمية مؤقتة.

وفيما يلي مناقشة لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة:

- الجوانب الاقتصادية.

أشارت النتائج أن جميع فقرات الجوانب الاقتصادية جاءت مرتفعة:

ويعزو الباحث ذلك الى القدرة لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي في ذلك، والتي تولي اهتماما مرتفعا بموضوع الجوانب الاقتصادية بالدولة، نظراً لوجود الوعي لدى قيادة مؤسسة الضمان الاجتماعي بأهيمه الجوانب الاقتصادية، والذي ينعكس إيجاباً على العاملين ومن ثم على استمراريتهم في العمل، من خلال زيادة الاهتمام بالعاملين، وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالعاملين وتوسيع صلاحياتهم، بهدف تسهيل عملية التنفيذ وتحقيق أهداف المؤسسة، واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (ماس 2012) حيث توصلت الدراسة إلى أن إنعاش والتوسع بعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي يؤدي الى التقليل من مستوى البطالة.

- الجوانب الاجتماعية

أشارت النتائج أن جميع فقرات الجوانب الاجتماعية جاءت مرتفعة:

ويعزو الباحث ذلك الى اهتمام مؤسسة الضمان الاجتماعي في ذلك، حيث تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي من خلال التوسع والانتشار على النهوض بالدولة والعمل على التخفيف من عناصر الجوانب الاجتماعي التي يمثل الفقر العنصر الرئيسي لها، واتفقت الدراسة مع دراسة (عباس، 2018) حيث توصلت الدراسة إلى أن التخفيف من حدة الفقر له دور رئيسي في وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي.

- الخدمات الصحية

أشارت النتائج أن جميع فقرات الخدمات الصحية جاءت مرتفعة: ويعزو الباحث ذلك الى اهتمام مؤسسة الضمان الاجتماعي في ذلك، إذ تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي على النهوض بالدولة والعمل على التخفيف من ضعف العناصر الصحية التي يمثل العنصر الرئيسي للعامل ، وتعمل على زيادة انتشار الخدمات الصحية في جميع المناطق بالدولة، واتفقت الدراسة مع دراسة (الجبوري، 2019) حيث توصلت الدراسة إلى أن توفير الخدمات الصحية له دور رئيسي في زيادة الاشتراكات لدى مؤسسات الضمان فبالتالي يؤدى الى قوة المؤسسة.

الاستنتاجات

توصل الباحث من خلال الدراسة الميدانية لمجموعة من النتائج، ومن أهم تلك النتائج ما يلي:

1 – واقع القرار بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني مرتفع، وجاءت اهداف التنمية المستدامة مرتفعة.

2 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تبعاً لمتغيرات: الحالة الاجتماعية، مقدار الدخل، عدد أفراد الأسرة العاملين، الفئة الوظيفية، وطبيعة عمل المؤسسة، وعدد سنوات الخبرة.

3 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تبعاً للمؤهل العلمي ولصالح حملة درجة البكالوريوس فأعلى.

4 – وجود دور مرتفع لقرار إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

5 – وجود علاقة إيجابية بين المتغير التابع (اهداف التنمية المستدامة) والمتغير المستقل (القرار بقانون صندوق الضمان الاجتماعي) حيث تبين أن (القرار بقانون صندوق الضمان الاجتماعي) يؤثر إيجابياً على المتغير التابع (اهداف التنمية المستدامة).

التوصيات

كما توصل الباحث بناء على نتائج الدراسة الميدانية لمجموعة من التوصيات الموضحة كما يلي:

1 – تعزيز تطبيق القرار بقانون الضمان الاجتماعي، وتعميم تجربة الدول المجاورة على كافة المواطنين.

2 – أن يكون هناك توافق حزبي لقرار، لما له من أثر كبير في تحسين وتعزيز الفعالية وللقدرة على تطبيق القانون.

3 – ينبغي أن يكون هناك توسع في العضوية بمجلس إدارة الضمان الاجتماعي ، وإشراك شخصيات مشهود لها بالنزاهة والكفاءة والمهنية والاستقلالية في عضوية المجلس إذا يتم التأكد من ان يكون هناك نص قانوني يشمل عضويتهم ، وإختيارهم من قبل مجلس الإدارة بعد تشكيله .

4 – هنالك حاجة ماسة لإعداد "خطة توعية شاملة" للضمان الاجتماعي تستهدف مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، للتعريف بأهمية الحق في الضمان الاجتماعي، باعتباره مظلة وطنية للحماية الاجتماعية،

5 – هنالك حاجة ماسة لإجراء تعديلات قانونية جوهرية بهدف ضمان حوكمة وشفافية "قطاع الاستثمار".

6 – انجاز قانون الضمان الاجتماعي بشكله النهائي بعد الأخذ بالتعديلات التي طرحت ورفعه للقنوات الدستورية.

7 – تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين وخلق خبرة فلسطينية في هذا المجال.

8– ضمان تشغيل النظام ضمن مبادئ الحوكمة، والاستقلالية، والشفافية.

المقترحات التي كانت من المستجيبين ولم تطرح ضمن الاستبانة وهي كالتالي:

- كان هناك مقترح بأن يكون هناك ما يوثق عدم اقتطاع مبالغ الضمان الاجتماعي بالكامل من رواتب الموظف.
- انه في الوضع الحالي وعدم وجود دولة لا يمكن إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي.
- عدم وجود أشخاص او مؤسسات يمكنها الائتمان على مثل هذه الأموال بسبب غياب الشفافية.
- ان يكون هناك وجود كفيل مضمون للضمان الاجتماعي على ان يطالب في حاله عدم توفير المبلغ في صندوق الضمان ومن اجل زيادة الموظف في مبدأ مشروع الضمان الاجتماعي.
- لا يوجد من يمكنه إدارة مثل هذا الصندوق بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي وعدم وجود الشفافية.

المقترحات التي كانت من المستجيبين ولم تطرح ضمن الاستبانة وهي كالتالي:

- كان هناك مقترح بأن يكون هناك ما يوثق عدم اقتطاع مبالغ الضمان الاجتماعي بالكامل من رواتب الموظف.

- انه في الوضع الحالي وعدم وجود دولة لا يمكن إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي.

- عدم وجود أشخاص أو مؤسسات يمكنها الإئتمان على مثل هذه الأموال بسبب غياب الشفافية.

- ان يكون هناك وجود كفيل مضمون للضمان الاجتماعي على ان يطالب في حاله عدم توفير المبلغ في صندوق الضمان ومن اجل زيادة الموظف في مبدأ مشروع الضمان الاجتماعي.

- لا يوجد من يمكنه إدارة مثل هذا الصندوق بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي وعدم وجود الشفافية.

المراجع العلمية

القران الكريم

المراجع العربية

أولا – الكتب

إبراهيم، خالد، (2019): التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة . (بحوث المؤتمر العربي السادس للادراة البيئية) المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.

أبو كريمة، رشدي، (2019): دور السياسة البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

حمدان، حسين عبداللطيف، (2008): التشريع الاجتماعي اللبناني، مكتب كردية إخوان، بيروت، لبنان.

خلفاوي، عمر، (2017): التنمية المستدامة للمنظمات جودة وصحة وسلامة مهنية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

دبو، إبراهيم، (1998): الضمان الاجتماعي في الإسلام، دار المناهج، عمان.

دوجلاس، موسشيت، (2000): مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.

الرفاعي، ضاحي، (2020): مقدمة في الخدمة الاجتماعية، المؤسسة الدولية للكتاب، القاهرة، مصر.

السروجي، طلعت، (2015): السياسة الاجتماعية، دار الفكر، عمان.

السكري ، علي، (2008):التنمية المستدامة أسس وقيم، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

الصدر، محمد باقر، (1990): اقتصادنا ودوره الاقتصادي والاجتماعي، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، بنغازي.

عباس، السيد، النظرية العامة للتأمينات الاجتماعية، المعارف، 1983.

عبداللطيف، شهدان، (2020): التنمية المستدامة ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي.

العصيمي، عايد عبدالله، (2015): المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عيسى، على، (1989): الضمان الاجتماعي، دراسة مقارنة بين نظم الضمان في الأردن والدول العربية، دار الهنا، عمان، الأردن.

الغرباوي، شهدان، (2020): التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

الفراجي، هادي، (2015): التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مراد، طارق، (2008): التنمية المستدامة، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان.

ثانيا – المقالات

حربية، عبدالحليم، (1997): الضمان الاجتماعي وعلاقته بالتنمية، أبعاد العدد 6.

صالح، وليد فهمي، (2005): تحليل أداء محافظ الاستثمار وتحديد نسبة الاشتراك في مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردني، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجلد (1) الصفحة (32) العدد (1).

قانون التقاعد العام رقم (7) الفلسطيني، موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، 2005.

مجلة السياسة الفلسطينية، الوضع الفلسطيني مع اتفاقية أوسلوا الاقتصادية، 1993.

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، سلسة أوراق سياسات عامة، 2016

مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) 2012، الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية: الوضع الراهن والتحديات: دراسة استكشافية، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس.

المركز الفلسطيني الأبحاث السياسات الاستراتيجية (مسارات) 2019، التفكير الاستراتيجي واعداد السياسات.

المنتدى العالمي للضمان الاجتماعي – الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي –2013.

مؤتمر التنمية المستدامة في ضل الصراعات والنزاعات (رصد واقع مؤشرات التنمية في فلسطين) 2019.

ثالثا – رسائل الماجستير الدكتوراه

الحسبي، سلطان بن سيف، (2007): اتجاهات المستفيدين من الضمان الاجتماعي نحو الخدمات المقدمة إليهم في سلطنة عمان: دراسة ميدانية على محافظ مسقط، رسالة ماجستير غير منشورة ؟ الجامعة الأردنية، عمان.

بني عامر، محمد محمود، (1999): إدارة الضمان الاجتماعي في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة ال البيت، الأردن.

الجبوري ، زيد درويش ،(2019) : أثر المعايير الدولية لإدارة المشاريع على جودة مشاريع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، جامعة ال البيت ، الأردن .

شحاته، عزة، (2000): فعالية مشروعات تنمية القرية في مواجهة الفقر في الريف المصري، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.

عثمان، حسن محمد، (1991): الضمان الاجتماعي في الشريعة الاسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

عياش، درار، (2005): أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الإجراء (CASNOS) شبكة بومرداس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.

مبيضين، محمد، (2014): أثر الخدمات التي تقدمها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني على مستوى الرضا عن الأداء في المؤسسة في مدينة عمان، مجلة العلوم الادارية، الأردن.

رابعا – المواقع الالكترونية

القرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 بشأن انشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني وحسب الموقع
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16861

قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005 وحسب الموقع
https://security-legislation.ps/ar/law/100057

كلمة للدكتور رجا الخالدي، لمؤتمر ماس 2021 يبحث إحياء العمل بالضمان الاجتماعي بما يتجاوب مع مطالب تعديله حسب الموقع
.(https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/17826

مجلة افاق البيئة والتنمية الالكترونية، 2020، العدد 124، صفحة 3 وحسب الموقع
/https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2606

محمد العاروري، ما هو قانون الضمان الاجتماعي،

https://www.raya.fm/articles/927009.html

https://oldwebsite.palestine-studies.org/ar/resources/seminars-and-conference

تقرير الامم المتحدة، التنمية المستدامة، ادارة الشوؤن الاقتصادية والاجتماعية التنمية المستدامة

https://sdgs.un.org/ar/gsdr017

رسائل الماجستير والدكتوراه الأجنبية

Moraru , A, (2011). Development and Diversification of Service: An Approach at Tourism Services Level in Romania, Annales Universitatis Apulensis Oeconomica 127-133 Avialable at: http://oeconomica.uab.ro.

Singh , Sh.(2010). Orjanizational effectiveness of select Indian social security orjanizations –A diagnostic study, Paper presented ton: 6th International Policy and Research Conference on Social Security , 2010 Luxembourg: 1-21 , Available at: www.issa.int/content/download.

المراجع الاجنبية

Livingston , S. 2008. U.S. Social Security , ABC Clio, Santa Barbara.

Mitchell, Timothy, Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity University of California Press, 2002

Seabrook, Jeremy.2003. A World Growing Old , Pluto Press London .

Sphinx Publishing Illinois.

Tomkiel , Stanley A. 2004. The Social Security Benefits Handbook,

Walker, R. 2005 . Social Security and Welfare, Open University Press, Berkshire.

Parasuraman ,A,Zeithaml,V, and , berry , l , 1988 , journal of retailing, 64 .

الملاحق

ملحق أ: الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا / برنامج المنازعات الضريبية

حضرة الموظف /الموظفة .....المحترم

تحية طيبة وبعد،،،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والأثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة "وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، ونظراً لما نعهده فيكم من خبرة نضع بين أيديكم أستبانة مكونة من قسمين: الأول يتضمن البيانات الشخصية، والثاني يتضمن استبانة لقياس متغيرات الدراسة لذلك أرجو من حضراتكم التكرم بالإطلاع على الاستبانة المرفقة، وإبداء أية ملاحظات ترونها مناسبة.

مع خالص الشكر والاحترام

الباحث / عزالدين اديب محمد حمدان

القسم الأول: البيانات الشخصية:

يرجى وضع إشارة (X) وفق ما ينطبق عليك:

1- الحالة الاجتماعية:

أعزب ( ) متزوج ( )

2- العمر:

( ) أقل 30 ( ) من 30 الى 40

( ) من 41 الى 50 ( ) 51 فما فوق

3- مستوى التعليم:

( ) شهادة الدراسة ( ) شهادة ( ) شهادة البكالوريوس فأعلي
الثانوية فأقل الدبلوم

4 – الدخل الشهري:

( ) أقل من 2000 شيكل ( ) 2001 –3000 شيكل

( ) 3001 – 4000 شيكل ( ) اكثر من 4000 شيكل

5 – عدد أفراد الأسرة العاملين:

( ) الزوج. ( ) الزوجة.

6 – طبيعة عمل المؤسسة التي تعمل بها:

( ) مؤسسة خدماتية. ( ) مؤسسة تعليمية.

( ) مؤسسة صحية. ( ) مؤسسة استثمارية.

7 – الفئة الوظيفية:

- الوظيفة القيادية (مدير عام – مدير تنفيذي).
- الوظيفة الإشراقية (مدير دائرة – رئيس قسم – مدير مكتب).
- الوظيفة التنفيذية (مراقب اداري – علاقات عامة – سكرتارية – شؤون الموظفين – الخ.....).
- الوظيفة الفنية والمتخصصة (المالية – الطبية – التربوية – القانون – الخ.....).

8 – عدد سنوات خبرات العملية / الإدارية:

( ) اقل من 3 سنوات. ( ) من 3 – 5 سنوات.

( ) من 5 – 10 سنوات. ( ) من 10– 20 سنة. ( ) 20 سنة فما فوق

قانون الضمان الاجتماعي، المتمثل بإنشاء صندوق متخصص به، حددتها لجنة الحقوقيين، الدولية بانه حق أساسي من حقوق الانسان، وبذلك يجب أن تحافظ دولة فلسطين على هذا الحق المعلن في المادة التاسعة من العهد الدولي المتخصص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

القسم الثاني: الاستبانة:

تشتمل الاستبانة على (58) فقرة، حول المعيقات والآثار التي تترتب عند تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني، لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، موزعة على (5) أبعاد أرجو وضع إشارة (X) في المكان المناسب وفق ما تراه مناسبا:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: بعد الجوانب القانونية (المعيقات):						
أ. القرار بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني (المعيقات):						
1	التوقيت مناسب لإصدار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لتطوير بيئة والاعمال والسعي لتحقيق التنمية المستدامة.					
2	قانون الضمان الاجتماعي مرن ويشتمل جميع العاملين.					
3	يحمي قانون الضمان الاجتماعي العمال من استغلالهم من قبل أرباب العمل .					
4	تضمنت بنود قرار الضمان الاجتماعي على عدة فقرات تضمن حياة كريمة للعامل المشترك بالضمان.					
5	احتوى قانون الضمان الاجتماعي على بنود يضمن للمرأة العمل بكرامة وتشاركية.					
6	يعد قانون الضمان الاجتماعي معززاً لقانون العمل والتقاعد المدني .					
7	اشتمل قانون الضمان الاجتماعي على حظر التمييز في ظروف وشروط العمل.					
8	تمثل بنود بقانون الضمان الاجتماعي، الحد الأدنى لحقوق العامل التي لا يجوز التنازل عنها.					
9	يراعي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني الجديد تطبيق مستوى عادل من الاجور.					

10	وجد قانون الضمان الاجتماعي، لضمان مستقبل العاملين وعوائلهم.					
ب. المعيقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني :						
11	عدم الاعتماد على مبدأ الحوار الاجتماعي الوطني الواسع مع الفريق الوطني الذي يعمل على تأسيس الضمان الاجتماعي.					
12	عدم الأخذ بموقف الأحزاب التي دعت الى إحداث المرونة في التعديلات على حقوق العامل الفلسطيني.					
13	يوجد فراغ تشاركي مع معارضي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني.					
14	ضعف تطبيق قانون الضمان الاجتماعي وجود الاحتلال الاسرائيلي.					
15	يؤجل أصحاب القطاع المتخصص والشركات المسيطرة تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني.					
16	يضع أصحاب القطاع الخاص أفكار سلبية بمعتقدات العمال حول قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لتجنب دفع الحقوق لهم.					
ثانياً: بعد جانب الخدماتية:(الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشتركين)						
17	ستؤمن مؤسسة الضمان الاجتماعي الاحتياجات الأساسية للعامل ولأفراد أسرته.					
18	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي، على توفير دخل منتظم ومستمر للعامل.					
19	يغطي صندوق الضمان الاجتماعي تكاليف العلاج، والولادة للمرأة العاملة الحامل .					
20	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي أجور العمال في حالات إستثنائية (ترك العمل، الحروب الصحية...الخ).					
21	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي حرية الاشتراك للأشخاص غير العاملين في شركات منتظمة (أصحاب المهن الحرة)					

22	سوف تغطي مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني جميع العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل.					
23	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي التكاليف الإلزامية الأساسية للعامل: من شيخوخة، وعجز، وإصابات العمل، وأمراض الناتجة عن المهنة، والوفاة الطبيعية.					
24	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني للعمال رواتب شهرية للعاطلين عن العمل، والعمال غير القادرين عليه.					
25	يقضي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني على ظاهرة عدم المساواة بين العمال.					
ثالثاً: بعد الجوانب الاستثمارية (الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان):						
26	تستخدم الإشتراكات الشهرية في مشاريع استثمارية.					
27	يمنح قانون الضمان الاجتماعي قروض ميسرة للعمال .					
28	تسهم الأموال المتحققة للصندوق في إنشاء استثمارات رأسمالية لغرض انعاش اقتصاد الدولة.					
29	تحدث استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي خدمات جديدة للمشتركين.					
30	ينهض ويتطور الاقتصاد من خلال استثمار مردود صندوق الضمان الاجتماعي.					
31	بوجود خطط وتطوير الاستثمار تحدث دورات اقتصادية جديدة تسهم في إحداث التنمية المستدامة بالدولة.					
رابعاً: بعد الثقة (الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي):						
32	تعمق ثقة المواطن بالسلطة المنفذة للقرار ذات الخبرات التي تؤهلها للعمل.					
33	يجب أن تشكل هيئة مستقلة لإدارة صندوق الضمان الاجتماعي أو يدار من هيئات خارجية مستقلة .					

34	تحافظ إدارة صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني على خصوصيات جميع المشتركين.					
35	تعزيز وتطوير قدرات الشركات الوطنية بإيجاد الخبرة اللازمة في هذا المجال.					
36	تتمتع الهيئات والمؤسسات القائمة على صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني بالسمعة والمكانة الجيدة.					
37	الإدارة القائمة على صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني هي إدارة مستقلة مالياً وإدارياً.					
38	يجب أن يكون هناك ضامن لتحقيق أهداف صندوق الضمان الاجتماعي.					
خامساً: بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) أ – الجوانب الاقتصادية:						
39	وجود مؤسسة مضمونة تدعم العاملين يؤدي الى عمل الموظف بكل أمانه وإخلاص.					
40	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي، تحفز العامل وبكفاءة عالية، وزيادة الدخل القومي.					
41	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني يزيد دخل العامل، ويخفف ظاهرة الفقر.					
42	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني يقلل التفاوت في مستوى الدخل.					
43	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، يعمل على تطوير الموارد البشرية لمحاربة البطالة.					
44	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني على تخفيف الفقر والجوع، كونها تراقب النقص في دخل العامل.					

45	يسهم وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني في الحد من الفقر والبطالة لمساهمتها في مراقبة الأجور وضمان عدالتها.					
46	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي تؤدي إلى تعزيز ثقة العاملين وضمان ولاءهم لمؤسستهم.					
ب. الجوانب الاجتماعية:						
47	وجود مؤسسة ضامنة لتوفير دخل كافٍ للعامل يوفر له حياة كريمة.					
48	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على رفاهية العامل .					
49	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، يضمن إنصاف العاملين بالخدمات الاجتماعية.					
50	تربط مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، الحاضر بالمستقبل للعامل، وتضمن حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة.					
51	مشاريع مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني تقلل من قدوم العمال من القرى إلى المدن، لأحداث التنمية بالمناطق المغلقة.					
52	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على تنمية الموارد البشرية، من خلال برامج التوعية والتدريب، كونها العنصر الأساسي للتنمية المستدامة.					
53	يجب أن تغطي مؤسسة الضمان الاجتماعي جميع قطاعات وجغرافية الدولة لضمان عدم هجرة الأيدي العاملة وحدوث تغيرات ديمغرافية.					

ج. الخدمات الصحية:						
54	يطور صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني، الخدمات الصحية،بجميع المناطق الفلسطينية .					
55	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على توفير المساوة بين الرجل العامل والمرأة العاملة.					
56	توفر مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، والمؤسسات الصحية التابعة، برامج توعوية، للحد من الأنجاب لإحداث توازن وتنمية بشرية.					
57	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، و رعاية صحية أفضل، يحقق مردوداً للعامل ويحقق التنمية المستدامة.					
58	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على تحسين صحة العاملين، وتوسيع نطاق الخدمات، ونشر المعرفة الصحية.					

- أي مقترحات ترونها مناسبة ومهمة لم ترد ضمن أسئلة الاستبانة ارجو ذكرها.

.....

.....

.....

ملحق ب: المحكمين

الرقم	الاسم	التخصص / الجامعة
1	أ.د. محمد مبيضين	عميد كلية القادسة بالأردن / ومسوؤل سابق بمؤسسة الضمان الاجتماعي بالأردن
2	د. معين الكوع	مساعد المفوض السياسي العام لشؤون التخطيط والتطوير والتدريب وتأهيل الكوادر بفلسطين
3	د. محمد زيد	المحاسبة والتمويل بجامعة الشرق الاوسط / الاردن
4	د. انس بنى عطا	المحاسبة والتمويل بجامعة اليرموك
5	أ.د. طلال محمد على الحجاوي	دكتور المحاسبة والاقتصاد بكلية أشور الجامعية – بغداد.

ملحق ج: الجداول

جدول 3:

خصائص العينة العشوائية

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية		
المفقود	0 (0)	0 (0)
أعزب	126	46.67
متزوج	144	53.33
العمر		
المفقود	0 (0)	0 (0)
اقل من 30 سنة	39	14.44
من 30 سنة الى 40 سنة	109	40.37
من 41 سنة الى 50 سنة	85	31.48
51 سنة فما فوق	37	13.7
مستوى التعليم		
المفقود	0 (0)	0 (0)
شهادة الدراسة الثانوية فأقل	14	5.19
شهادة الدبلوم	34	12.59
شهادة البكالوريس فأعلى	222	82.22
الراتب		
المفقود	0 (0)	0 (0)
أقل من 2000 شيكل	71	26.3
من 2001 – 3000 شيكل	103	38.15
من 3001 – 4000 شيكل	72	26.67
اكثر من 4000 شيكل	24	8.89
عدد افراد الاسرة العاملين		
المفقود	0 (0)	0 (0)
الزوج	68	25.19
الزوجة	86	31.85
الزوج والزوجة	116	42.96
المجموع		
طبيعة عمل المؤسسة التي تعمل بها		

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
المفقود	0 (0)	0 (0)
مؤسسة خدماتية	49	18.15
مؤسسة تعليمية	70	25.93
مؤسسة صحية	70	25.93
مؤسسة استثمارية	81	30
الفئة الوظيفية		
المفقود	0 (0)	0 (0)
الوظيفة القيادية (مدير عام – مدير تنفيذي)	57	21.11
الوظيفة الإشراقية (مدير دائرة – رئيس قسم – مدير مكتب)	72	26.67
الوظيفة التنفيذية (مراقب اداري – علاقات عامة – سكرتارية – شؤون الموظفين – الخ.....)	83	30.74
الوظيفة الفنية والمتخصصة (المالية – الطبية – التربوية – القانون – الخ.....)	58	21.48
عدد سنوات خبرات العملية / الإدارية		
المفقود	0 (0)	0 (0)
أقل من 3 سنوات	17	6.3
من 3 – 5 سنوات	91	33.7
من 5 – 10 سنوات	85	31.48
من 10–20 سنة	64	23.7
20 سنة فما فوق	13	4.81

جدول 12:

المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	فقرات بعد جانب الخدماتية:(الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشتركين)	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
21	1	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي حرية الأشتراك للأشخاص غير العاملين في شركات منتظمة (أصحاب المهن الحرة)	4.09	مرتفع
20	2	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي أجور العمال في حالات إستثنائية (ترك العمل، الحروب الصحية...الخ).	3.91	مرتفع
22	3	سوف تغطي مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني جميع العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل.	3.8	مرتفع
19	4	يغطي صندوق الضمان الاجتماعي تكاليف العلاج، والولادة للمرأة العاملة الحامل	3.78	مرتفع
17	5	ستؤمن مؤسسة الضمان الاجتماعي الأحتياجات الأساسية للعامل ولأفراد أسرته	3.71	مرتفع
24	6	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني للعمال رواتب شهرية للعاطلين عن العمل، والعمال غير القادرين عليه	3.71	مرتفع
23	7	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي التكاليف الألزامية الأساسية للعامل: من شيخوخة، وعجز، وإصابات العمل، وأمراض الناتجة عن المهنة، والوفاة الطبيعية	3.67	مرتفع
25	8	يقضي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني على ظاهرة عدم المساواة بين العمال	3.66	مرتفع
18	9	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي، على توفير دخل منتظم ومستمر للعامل	3.64	مرتفع
		الكل	3.78	مرتفع

جدول 13:

المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	فقرات بعد الجوانب الاستثمارية (الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان)	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
27	1	يمنح قانون الضمان الاجتماعي قروض ميسرة للعمال	3.8	مرتفع
26	2	تستخدم الإشتراكات الشهرية في مشاريع استثمارية	3.79	مرتفع
31	3	بوجود خطط وتطوير الاستثمار تحدث دورات اقتصادية جديدة تسهم في إحداث التنمية المستدامة بالدولة	3.78	مرتفع
29	4	تحدث استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي خدمات جديدة للمشتركين	3.71	مرتفع
28	5	تسهم الأموال المتحققة للصندوق في إنشاء استثمارات رأسمالية لغرض انعاش اقتصاد الدولة.	3.66	مرتفع
30	6	ينهض ويتطور الاقتصاد من خلال استثمار مردود صندوق الضمان الاجتماعي	3.64	مرتفع
		الكل	3.73	مرتفع

جدول 14:

المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	فقرات بعد الثقة (الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي)	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
36	**1**	تتمتع الهيئات والمؤسسات القائمة على صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني بالسمعة والمكانة الجيدة	**3.86**	**مرتفع**
34	**2**	تحافظ إدارة صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني على خصوصيات جميع المشتركين	**3.80**	**مرتفع**
38	**3**	يجب أن يكون هناك ضامن لتحقيق أهداف صندوق الضمان الاجتماعي	**3.71**	**مرتفع**
37	**4**	الإدارة القائمة على صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني هي إدارة مستقلة مالياً وإدارياً	**3.67**	**مرتفع**
35	**5**	تعزيز وتطوير قدرات الشركات الوطنية بإيجاد الخبرة اللازمة في هذا المجال	**3.66**	**مرتفع**
32	**6**	تعمق ثقة المواطن بالسلطة المنفذة للقرار ذات الخبرات التي تؤهلها للعمل	**3.41**	**مرتفع**
33	**7**	يجب أن تشكل هيئة مستقلة لإدارة صندوق الضمان الاجتماعي أو يدار من هيئات خارجية مستقلة	**2.81**	**متوسط**
		الكل	**3.56**	**متوسط**

جدول 15:

المتوسطات الحسابية

البعد	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) أ – الجوانب الاقتصادية	3.71	مرتفع
بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) ب. الجوانب الاجتماعية	3.74	مرتفع
بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) ج. الخدمات الصحية	3.70	مرتفع
درجة وجود اهداف التنمية المستدامة	3.72	مرتفع

جدول 16:

المتوسطات الحسابية لفقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الجوانب الاقتصادية

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الجوانب الاقتصادية	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
41	1	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني يزيد دخل العامل، ويخفف ظاهرة الفقر	3.8	مرتفع
43	2	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، يعمل على تطوير الموارد البشرية لمحاربة البطالة	3.8	مرتفع
40	3	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي، تحفز العامل وبكفاءة عالية، وزيادة الدخل القومي	3.79	مرتفع
45	4	يسهم وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني في الحد من الفقر والبطالة لمساهمتها في مراقبة الأجور وضمان عدالتها	3.71	مرتفع
39	5	وجود مؤسسة مضمونة تدعم العاملين يؤدي الى عمل الموظف بكل أمانه وإخلاص	3.66	مرتفع
42	6	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني يقلل التفاوت في مستوى الدخل	3.66	مرتفع
44	7	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني على تخفيف الفقر والجوع، كونها تراقب النقص في دخل العامل	3.66	مرتفع
46	8	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي تؤدي إلى تعزيز ثقة العاملين وضمان ولاءهم لمؤسستهم	3.64	مرتفع
		الكل	3.71	مرتفع

جدول 17:

المتوسطات الحسابية لفقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الجوانب الاجتماعية

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الجوانب الاجتماعية	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
48	1	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على رفاهية العامل	3.80	مرتفع
53	2	يجب أن تغطي مؤسسة الضمان الاجتماعي جميع قطاعات وجغرافية الدولة لضمان عدم هجرة الأيدي العاملة وحدوث تغيرات ديمغرافية	3.80	مرتفع
47	3	وجود مؤسسة ضامنة لتوفير دخل كافٍ للعامل يوفر له حياة كريمة	3.78	مرتفع
52	4	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على تنمية الموارد البشرية، من خلال برامج التوعية والتدريب، كونها العنصر الأساسي للتنمية المستدامة	3.78	مرتفع
50	5	تربط مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، الحاضر بالمستقبل للعامل، وتضمن حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة	3.71	مرتفع
49	6	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، يضمن إنصاف العاملين بالخدمات الاجتماعية	3.66	مرتفع
51	7	مشاريع مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني تقلل من قدوم العمال من القرى إلى المدن، لأحداث التنمية بالمناطق المغلقة	3.64	مرتفع
		الكل	3.74	مرتفع

جدول 18:

المتوسطات الحسابية لفقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الخدمات الصحية

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	**بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) – الخدمات الصحية**	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
57	1	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على تحسين صحة العاملين، وتوسيع نطاق الخدمات، ونشر المعرفة الصحية	3.78	مرتفع
55	2	توفر مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، والمؤسسات الصحية التابعة، برامج توعوية، للحد من الأنجاب لإحداث توازن وتنمية بشرية	3.71	مرتفع
54	3	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على توفير المساوة بين الرجل العامل والمرأة العاملة	3.66	مرتفع
56	4	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، و رعاية صحية أفضل، يحقق مردوداً للعامل ويحقق التنمية المستدامة	3.64	مرتفع
		الكل	3.70	مرتفع

جدول رقم (19):

نتائج اختبار " ت " للفروق في وجهات نظر المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	**العدد**	**المتوسط الحسابي**	**درجات الحرية**	**قيمة ت**	**اللالة الإحصائية**
متزوج	**135**	**3.68**	**1.26**	**0.24**	**0.81**
اعزب	**135**	**3.72**	**1.24**		

جدول 20:

نتائج اختبار " ت " للفروق في وجهات نظر المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير العمر

	العمر	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	اقل من 30	39	3.67	1.25	بين المجموعات	0.18	4	0.04	0.03	1
	من 30الى 40	109	3.73	1.23						
	من 41 الى 50	85	3.68	1.27	داخل المجموعات	668.99	535	1.25		
	51 فما فوق	37	3.72	1.27						
	المجموع	270	3.70	1.25	المجموع	669.17	539	1.29		

جدول 21:

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير مستوى التعليم

صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
	شهادة الدراسة الثانوية فأقل	14	3.86	1.26	بين المجموعات	0.36	3	0.12	0.1	0.96
	شهادة الدبلوم	34	3.69	1.17						
	شهادة البكالوريوس فأعلى	222	3.70	1.26	داخل المجموعات	669.70	536	1.25		
		270	3.70	1.25	المجموع	670.06	539	1.29		

جدول 22:

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الدخل الشهري

صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	الدخل الشهري	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
	أقل من 2000 شيكل	71	3.63	1.28	بين المجموعات	0.85	4	0.21	0.17	0.95
	2001- 3000 شيكل	103	3.73	1.24						
	3001- 4000 شيكل	72	3.76	1.22	داخل المجموعات	668.62	535	1.25		
	اكثر من 4000 شيكل	24	3.62	1.29						
	المجموع	270	3.70	1.25	المجموع	669.47	539	1.46		

جدول 23:

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد افراد الاسرة

	عدد افراد الاسرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	الزوج	68	3.74	1.29	بين المجموعات	0.19	3	0.06	0.05	0.99
	الزوجة	86	3.67	1.23						
	الزوج والزوجة	116	3.71	1.25	داخل المجموعات	670.98	536	1.25		
	المجموع	270	3.70	1.25	المجموع	671.17	539	1.31		

جدول 24:

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير طبيعة عمل المؤسسة التي تعمل بها

صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	طبيعة عمل المؤسسة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
	مؤسسة خدماتية.	49	3.69	1.23	بين المجموعات	0.52	4	0.13	0.1	0.98
	مؤسسة تعليمي	70	3.77	1.23						
	مؤسسة صحية	70	3.65	1.28	داخل المجموعات	668.48	535	1.25		
	مؤسسة استثمارية	81	3.70	1.25						
	المجموع	270	3.70	1.25	المجموع	669.00	539	1.38		

جدول 25:

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الفئة الوظيفية

صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	الفئة الوظيفية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
	الوظيفة القيادية	57	3.77	1.29	بين المجموعات	2.12	4	0.53	0.42	0.79
	الوظيفة الإشرافية	72	3.56	1.24						
	الوظيفة التنفيذية	83	3.77	1.24	داخل المجموعات	667.75	535	1.25		
	الوظيفة الفنية	58	3.72	1.22						
	المجموع	270	3.70	1.25	المجموع	669.87	539	1.78		

جدول 26:

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي في تقديرات المبحوثين حول صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير عدد سنوات خبرات العملية / الإدارية

صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	سنوات الخبرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة الإحصائية
	من 3-5 سنوات	17	3.58	1.32	بين المجموعات	0.54	4	0.14	0.11	0.98
	من 5- 10 سنوات	91	3.72	1.24						
	من 10-20 سنة	85	3.75	1.27	داخل المجموعات	653.14	522	1.25		
	20 سنة فما فوق	64	3.67	1.23						
	المجموع	270	3.70	1.25	المجموع	653.68	526	1.39		

جدول 27:

معامل الارتباط لبيان العلاقة بين أبعاد انشاء صندوق الضمن الاجتماعي وابعاد تحقيق اهداف التنمية المستدامة بفلسطين مجتمعة = N

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي الفلسطيني(المعيقات)	اهداف التنمية المستدامة	0.63	<0.001
المعوقات التي تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي		0.43	<0.001
الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين		0.43	<0.001
الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي		0.81	<0.001
الاستثمارات التي ستحقق جراء انشاء صندوق الضمان		0.40	<0.001
الدرجة الكلية		0.625	<0.001

جدول 28:

معامل الارتباط لبيان العلاقة بين أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الجوانب الاقتصادية N=270

المتغير المستقل	المتغير التابع		معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
البعد القانوني: القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي الفلسطيني (**المعيقات)**	**بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) الجوانب الاقتصادية**		**0.48**	**اكبر 0.001**
البعد القانوني: المعوقات التي تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي			**0.47**	**اكبر 0.001**
البعد الخدماتي: الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين			**0.31**	**اكبر 0.001**
بعد الثقة: الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي			**0.84**	**اكبر 0.001**
بعد الاستثمار الاستثمارات التي ستحقق جراء انشاء صندوق الضمان			**0.40**	**اكبر 0.001**
المجموع			**0.58**	**اكبر 0.001**

جدول 29:

معامل الارتباط لبيان العلاقة بين أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الجوانب الاجتماعية N=270

المتغير المستقل	المتغير التابع		معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
البعد القانوني: القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي الفلسطيني (**المعيقات)**	**بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) الجوانب الاجتماعية**		**0.64**	<0.001
البعد القانوني: المعوقات التي تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي			**0.42**	<0.001
البعد الخدماتي: الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين			**0.41**	<0.001
بعد الثقة: الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي			**0.75**	<0.001
بعد الاستثمار الاستثمارات التي ستحقق جراء انشاء صندوق الضمان			**0.42**	<0.001
الدرجة الكلية			**0.61**	

جدول 30:

معامل الارتباط لبيان العلاقة بين أبعاد صندوق الضمان الاجتماعي وبعد الخدمات الصحية N=270

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
البعد القانوني: القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي الفلسطيني (**المعيقات)**	**بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) الخدمات الصحية**	**0.60**	<0.001
البعد القانوني: المعوقات التي تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي		**0.44**	<0.001
البعد الخدماتي: الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين		**0.45**	<0.001
بعد الثقة: الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي		**0.78**	<0.001
بعد الاستثمار الاستثمارات التي ستحقق جراء انشاء صندوق الضمان		**0.46**	<0.001
الدرجة الكلية		**0.63**	<0.001

جدول 31:

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
صندوق الضمان الاجتماعي المعوقات والآثار المتوقعة	3.704	1.252	<0.001

جدول 32:

معامل الارتباط لبيان العلاقة حول ***صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة N = 270***

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
صندوق الضمان الاجتماعي المعوقات والآثار المتوقعة	تحقيق التنمية المستدامة	0.81	<0.001

جدول 33:

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) تأثير صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

المقياس	معامل الارتباط (R)	معدل التأثير (B)	الخطاء المعياري	قيمة (t) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	0.67	1.274	0.05595	22.77	<0.001

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

PALESTINE SOCIAL SECURITY FUND: OBSTACLES AND EXPECTED IMPACTS ON THE ACHIEVEMENT OF THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT

By

Izzuddin Adeeb Muhammad Hamdan

Supervisors

Prof. Abdunnaser Noor

Dr. Ghassan Da'as

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An- Najah National University, Nablus, Palestine.

2023

PALESTINE SOCIAL SECURITY FUND: OBSTACLES AND EXPECTED IMPACTS ON THE ACHIEVEMENT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT

By

Izzuddin Adeeb Muhammad Hamdan

Supervisors

Prof. Abdunnaser Noor

Dr. Ghassan Da'as

Abstract

This study aims to recognize Palestine Social Security Fund: obstacles and expected impacts on sustainable development and to clarify whether there are statistical differences due to variables (social status, age, education level, monthly income, number of working family members, establishment nature of work and occupational category). To achieve the goal of the study, the descriptive survey approach was used and a questionnaire about Palestine Social Security Fund: obstacles and expected impacts on sustainable development was conducted. The questionnaire consisted of (58) items and the study sample which was selected using simple random sampling method consisted of (270) male and female private sector employees in Palestine. The results of the research show that the obstacles and expected impacts affecting the achievement of sustainable development in Palestine Social Security Fund are high. Results also show that there is no statistical differences (α =0.05) due to social status, education level and family working members variables. However, there are statistical differences (α =0.05) due to age, monthly income, institution nature of work of and occupational category variables in favor of both the worker and the institution through which constant developmental level is achieved. The study recommends that the Social Security law implementing the social security law and maintaining human resources in companies. The study also recommends be implemented well as human recourses in companion be maintained new human resources towards enhancing national economy and increasing the number of service establishments be invested that contribute to creating sustainable development nationwide.

Keywords: Social security, Sustainable development